مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: عوامل تفريغ العملية الانتخابية من محتواها الديمقراطي
اسم الكاتب: م. محمد صابر كريم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7062
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 23:18 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

عوامل تفريغ العملية الانتخابية من محتواها الديمقراطي

م.محمد صابر كريم(*)
Hamma_Sabir@yahoo.com

الملخص

لايمكن الحديث عن وجود مجتمع تسوده الديمقراطية الحقة دون أن يكون هناك وجود حقيقي وسليم لإجراء الإنتخابات فيه،لكن هذا لايعني بأنّه وبمجرد وجود الإنتخابات تتحقق الديمقراطية كنظام للحكم أو كعملية لصنع وإتخاذ القرارات السياسية الملزمة للجماعة،إذ أنّ الديمقراطية هي تجسيد لإرادة و مطالب المواطن الناخِب في العملية السياسية في إطار وجود نظام للحكم أو مركز لإتخاذ وصنع القرار السياسي التي تخص المواطنين الناخبين،وهذا الشيء يتطلب بأن تكون هناك آلية سليمة وناجحة تأخذ على عاتقها ضمان المشاركة الصحيحة والفعالة للناخبين في إيصال من يمثلهم إلى سدة العملية السياسية.فإذا لم يتحقق أو لم تكن هناك مشاركة صحيحة للمواطنين في العملية الإنتخابية على أساس المعايير الديمقراطية الرئيسة التي تحقق لهذه العملية أو التي تعطي هذه العملية روحها ومحتواها الديمقراطي عندئذ تصبح عملية فارغة من أهم مقومات و عناصر وجودها.

المقدمة:

لا شك أنَّ العملية الإنتخابية هي أحد أهم أعمدة النظام الديمقراطي،لا بل إنّها تشكل روحها الحقيقية وعامل ديمومتها الرئيس،إنَّ هذه الحقيقة الموضوعية والمنطقية تثبت صحتها و تتأكد علميتها عند مراجعتنا وتقييمنا لواقع الحياة السياسية في الأنظمة السياسية التي تأخذ بهذا الشكل من نظام الحكم منهجًا وأسلوبًا . إذ أنّ مجريات و وقائع الحياة السياسية في هذه الأنظمة

(*) كلية العلوم السياسية جامعة السليمانية.

والتي غالباً مايشار اليها بالديمقراطيات المتقدمة ومنذ ظهورها في المساحات التقليدية لها تبرز وبوضوح لاغراء فيها مدى أهمية العملية الأنتخابية في ظهور وبقاء ومن ثم إستمرار الشكل الديمقراطي من الحكم على مدارها الصحيح،بل أكثر من ذلك فإنَّ الوقائع وليومنا هذا تؤكد وتضع اليد على حقيقة العلاقة الجدلية بين الأثنين أي العملية الإنتخابية و الشكل الديمقراطي للحكم.

إنَّ الحقيقة المشار اليها أعلاه تصبح أكثر بروزاً في المساحات أو النماذج الموجودة في المجتمعات حديثة العهد بالسير نحو الديمقراطية أو بعبارة أدق بالأخذ بالديمقراطية كنظام سياسي رئيس في إدارة مجتمعاتهم،سيما وأنّ الكثير من هذه النماذج والتي غالباً ما تسمى بالأنظمة الديمقراطية الناقصة أو الشكلية لم تقم ولم تتولد نتيجة لوجود الفضاء الطبيعي والموضوعي المعروف تاريخياً لولادة الشكل الديمقراطي كنظام للحكم وهو الفضاء الناتج عن ولادة هذا النظام من رحمها الحقيقي هي العملية الإنتخابية النزيهة.إنّما برزت هذه النماذج الى الوجود على الأكثر نتيجة لعوامل واحداث تمثل أو جاءت كإفراز للقناعات الشخصية لقادة ورؤساء ـ أو أحزاب ـ وقعوا تحت تأثير أفكار ومباديء تدور في الإطار العام للفكر الديمقراطي أو الليبرالي ـ أو حاولوا تقليد هذا الفكر ونماذجه الموجودة في الموطن الأم ـ ،أو في احسن الأحوال برزت هذه النماذج كثمرة للحركات والثورات الشعبية او الوطنية التي تطالب بتطبيق الحريات السياسية والمدنية والتي تتجذر من الأصل الديمقراطي أو تتفرع من المفاهيم الديمقراطية المركزية.وهناك النماذج التي ظهرت في بداية العقد الثاني من هذا القرن والتي لاتزال في طور التشكل والتبلور ونقصد بهذا الأنظمة أو أشكال الحكم الجديدة التي أتت بها الأحداث التي يطلق عليه بالربيع العربي.

عليه فان البحث في هذا الموضوع له أهمية كبيرة وحيوية لاسيما في وقتنا الحاضر إذ تعاني الديمقراطية كنظام وأسلوب للحكم من كثير من النواقص والشوائب ليست فقط في المجتمعات الحديثة الأخذ بها بل في مساحاتها الأصلية،ويرجع قسم كبير من تلك النواقص والشوائب الى العملية الأنتخابية،بعبارة أخرى بقدر ماتكون عملية إنتخابية ما تكتهنها الشوائب و النواقص بقدر ماتكون هناك وهن و نواقص في نظام الحكم الوليد ،او بعبارة أدق تفترض بأنها نظام ديمقراطي طالما هي تقوم أو ناتجة عن هذا الإجراء الديمقراطي ـ أي الإنتخابات ـ.على هذا تتمثل

الإشكالية الأساسية في هذا الجهد البحثي في السؤال الاتي : هل العملية الإنتخابية وهي الظاهرة التي ولدت منها الديمقراطية،هل أنها نظام للحكم تصبح فيمابعد وسيلة أو آلية فعالة لإبعادها أي إبعاد العملية الإنتخابية من محتواها الديمقراطي التي هي صانعها الحقيقي؟.

ومن ذلك تأتي الفرضية الأساسية لهذا البحث والتي تتجسد في أنّ العوامل الأساسية التي تتولد عنها تفريغ العملية الإنتخابية من محتواها الديمقراطي ناتجة عن،أومتأتية أصلاً من داخل النظام الديمقراطي،ومن ثم لايمكن الجزم بوجود خلل وعدم نزاهة أية عملية إنتخابية دون ربط ذلك أو إرجاع ذلك الى زيف النظام الديمقراطي الحاضن لها.

إعتمدنا للتحقق من الفرضية الاساس على المنهج التاريخي لتأكيد حقيقة العلاقة الجدلية بين الديمقراطية والعملية الإنتخابية،ومن ثم على المنهج التحليل السياسي للوصول الى أنّ العوامل التي تقف من وراء تفرغ العملية الإنتخابية من محتواها الديمقراطي أنما هي ناتجة من نظام الحكم الديمقراطي نفسه .

لقد تم تقسيم هذا البحث الى مبحثين أساسيين، الأول بحثنا في الظاهرة الإنتخابية كناشيء للديمقرايطية الحديثة ويشتمل على مطلبين الأول بحثنا في الإنتخابات الحديثة ظهورها وتطورها، والثاني في كيفية تكون الإنتخاب عماد النظام الديمقرايطي.أما المبحث الثاني فدرسنا المقومات الديمقراطية للعملية الإنتخابية وتتكون من مطلبين الأول تبحث في أهم المعايير الديمقراطية للإنتخابات والثاني فيهتم بالمتطلبات الرئيسة للإنتخابات،أماالمبحث الثالث فيختص بأهم العوائق الحائلة دون تجسيد الإنتخابات للمحتوى الديمقراطي،وذلك من خلال مطلبين اساسيين، الأول يهتم بدور الإنتخابات في تحقيق الديمقراطية الحقيقية والثاني ركزنا في أهم العوامل المعرقلة لتجسيد ديمقرايطية العملية الإنتخابية.

المبحث الأول

الظاهرة الإنتخابية كناشيء للديمقراطية الحديثة

ما أن تخلى الإنسان العيش في الحالة البدائية والتي كانت تسودها الفوضى وعدم الاستقرار وقرر الإنتقال الى الحالة المدنية وذلك عن طريق أو بموجب الإتفاق الذي تخلى بموجبه عن جزء من إرادته لسلطة الحاكم مقابل أن يضمن الأخير الطمأنينة والهدوء في إطار المجتمع،ظهرت

الحاجة الى كيفية إختيار هذا الحاكم موضوعاً محورياً لاسيما في المراحل اللاحقة من تطور المجتمع المدني،وبالأخص عند تحول هذه السلطة من سلطة اجتماعية الى سلطة سياسية.هكذا ظهرت عملية الإنتخاب في أشكالها الأولية والتي كانت بشكل مباشر وهذا ماكانت تشهده وتعرفه دول المدن اليونانية،وفي العصر الروماني و العصور الوسطى تراجعت العملية الإنتخابية الى مستويات متدنية وأصبحت في أحسن أشكالها مجرد إجراء رمزي لإضفاء الشرعية على سلطة القياصرة والملوك.وجاء العصر الحديث وماحمله من تغيرات عاصفة في شتى الميادين والتي يطلق عليه الحداثة ـ modernity ـ والتي تعني قطيعة زمنية متكررة لإنتاج نسق جديد بمعرفته و وجوده وقيمه وبشرطيه الإنساني والعقلاني،وهذه القطيعة على الصعيد السياسي عكست أو تجسدت في الدخول في مفاصل الحياة السياسية بمناهج ووسائل مختلفة باتت تكون جذرية مقارنة مع ماكان موجوداً في الديمقراطية الأثينية،وهكذا أصبح تكوين وقيام المؤسسات السياسية الرئيسة في المجتمع الحديث يتم من خلال إنتخاب الهيئات التمثيلية ـ البرلمانات ـ ومنها يتم إنتخاب الهيئات أو السلطات التنفيذية،وفي بعض الدول تجري إنتخاب الرئيس بصورة مباشرة وهكذا.

بناءاً على ذلك يمكن القول بأنّ مدى وحجم ديمقراطية النظام السياسي في المجتمعات المتقدمة أو التي تأخذ بالديمقراطية بهذا القدر أو ذاك،إنما تتوقف على مدى الألتزام بإجراء العمليات الإنتخابية بشكل حقيقي و شفاف أو بالأحرى على مدى إحترام وتطبيق القواعد القانونية التي تكفل إجراء هذه العملية وتجعلها أكثر نزاهة وحرة ،بمعنى آخر فان العملية الإنتخابية نزيهة وشفافة طالما تكون النظام السياسي المتولد عنه أكثر ديمقراطية و متقدمة والعكس صحيح أيضاً.

عليه وجدت من الضروري تخصيص هذا المبحث لتناول الظاهرة الإنتخابية كناشيء للديمقراطية وذلك من خلال المطلبين الآتيين :ـ

المطلب الأول : الإنتخابات ظهورها وتطورها

المطلب الثاني: كيفية تكون الإنتخاب عماد النظام الديمقراطي

المطلب الأول

الإنتخابات ظهورها الحديث وتطورها

إنّ التغيرات التي جاء بها عصر النهضة ولاسيما على صعيد الحياة السياسية عادت من جديد الدفء والحيوية الى العملية الإنتخابية،لا بل جعلتها أكثر تأثيراً و دوراً في الحياة السياسية بشكل خاص والحياة الإجتماعية بشكل عام ، بمعنى أنّ هذه العملية أصبحت أحد أهم أركان ودعائم الحياة السياسية في العصرين الحديث والمعاصر،ذلك لأنها أصبحت أهم المعاير و المؤشرات التي بواسطتها تقرر مدى مشاركة الفرد في هذه المجتمعات في إتخاذ القرارات التي من خلاله تتم إدارة شؤون المجتمع وذلك عن طريق المؤسسات أو المؤسسة المنتدبة عنه،أي البرلمانات و المؤسسات الرئاسية التي تم تشكيلها من خلال العمليات الإنتخابية حسب حالة النظام الإنتخابي لكل بلد على حده . ولهذا سوف نبحث في هذا المطلب عن هذا الظهور الجديد لهذه الظاهرة ومن ثم أهم تطوراتها البارزة،بما لها من أهمية بالغة في الحياة السياسية الحديثة والمعاصرة سيما مايتعلق بموضوع الديمقراطية.

إنّ الذي يجعل الإهتمام بموضوع الإنتخابات والديمقراطية وآثار وتداعيات هذه العلاقة الجدلية بين هاتين الظاهرتين ضرورية ومطلوبة،تكمن في الحقيقة في أنّ الديمقراطية في الأصل سيما بمفهومها الحديث والمعاصر،إنّما هي احدى أهم النتاجات التي تتولد عن الأولى ـ أي الإنتخابات ـ،إذ"إنّ الديمقراطية كمبدأ من خلاله يحق لكل كائن الإدلاء برأيه في شأن إدارة الحاضرة والمشاركة في تحديد المستقبل الجامع وبنائه"[1]،لا بل وكما يذهب اليه البعض فإنّ إشراك الشعب في إتخاذ القرارات ـ أو كما يسميها البعض في إدارة الحاضنة ـ كانت تشكل لُب الديمقراطية الأثينية،هذه الديمقراطية التي توصي بنفي المسؤولين المحكومين بذنب استغلال النفوذ،وكانت لجنة التشريع في أثينا تسمح في بعض الظروف بإلغاء التصويت للمجلس وذلك بغية تمكين الشعب من إعادة النظر في قرارات متخذة سابقاً[2].وفي هذا يظهر جلياً بأنّ الدوافع الأولية والرئيسية من وراء مشاركة الفرد في العملية الإنتخابية هي الضمان الحقيقي والفعال لتحقيق مشاركة الفرد والجماعات في إدارة الحاضرة هذا الذي أصبح يتجسد ومنذ أن بدأ العصر الحديث في المؤسسات السياسية الرئيسة التي تتكون منها الأنظمة السياسية سيما الديمقراطية.

---

[1]) بيار كالام،تفتت الديمقرايطة من أجل ثورة الحاكمية،ت،شوقي الدويهي،ط١،دار الفارابي،بيروت،٢٠٠٤، ص١٠.

[2])فيليب ريتور،سوسيولوجيا التواصل السياسي،ت،د.خليل أحمد خليل،ط١،دار الفارابي،بيروت،٢٠٠٨،ص٢٨.

عليه نرى من الضروري دراسة كيفية ظهور المفهوم ((الإنتخاب)) القائم على مفهوم ((الديمقراطية))في العصر الحديث كمفهوم مركزي بل أكثر من ذلك كعصب حياتها الرئيسة،والتي كانت في الحقبة اليونانية على العكس إذ كانت"الإيزوغوريا ـ isegoria ـ اللفظ المرادف للديمقراطية،كان يعني حق كل مواطن في أخذ الكلام والتصويت في الجمعية"[١].بما أنّ الموضوع الرئيسي لهذه الدراسة هو المحتوى الديمقراطي للإنتخابات لذلك سوف نبحث في هذا الجانب أكثر من الجوانب الأخرى،لكن ذلك يتطلب الرجوع الى السياقات التاريخية لظهور ألإنتخابات والذي يبدأ مع بدايات العصر الحديث أومايسمى بعصر النهضة.

في الواقع وقبل ظهور الإنتخابات بشكلها الحديث كان هناك تطور مهم حصل في إطار المؤسسات التي تعتمد هذه الوسيلة في تكوينها وعملها داخل العديد من المجتمعات الأوروبية سيما الغربية منها خلال العصر الوسيط،وفي هذا هناك من يرى بأنّ تشكل النمط الديمقراطي قد حصل في قلب المنظومة الأرستقراطية والملكية التي كانت تسود في أوروبا منذ حوالي تسعة قرون،ففي القرن الحادي عشر تمكن البرجوازيون وبفضل تطور الكومونات ـ اي المدن المستقلة الخارجة عن سلطة الأسياد والمطارنة ـ من الحصول على حريات بلدية،هذه الكومونات كان يديرها جهاز من القضاة المنتخبين[٢].إذن هذه المؤسسات القائمة على إجراء الإنتخابات ولو في نطاق محصور،كانت ومع نهايات العصر الوسيط وبدايات العصر الحديث قد تطورت أكثر فأكثر وكما يذهب اليه البعض بات يطلق عليها بـ((جمعيات السلطات))،وتجري الإنتخابات في كل منها، ويجلس منتخبوها على نحو منفصل ماخلا حالات إستثنائية،وكان لها طابع غامض تمثل في أن البرجوازيون ينختبون فيها حسب أصول حديثة الى حد كبير،ومن ناحية ثانية يضاف اليها ممثلين من الإقطاعات الجماعية التي تكونها البلديات[٣].

---

[١]) المرجع نفسه،ص٢٩.

[٢])موريس دوفرجيه،المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى،ت،د.جورج سعد،ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت،١٩٩٢،ص٢٨،٢٩.

[٣])المرجع نفسه،ص٢٩.

لقد أتى العصر الحديث وهو يحمل معه وقائع باتت في خدمة الديمقراطية بشكل كبير،هذه الوقائع هيأت الأرضية الخصبة لهذا المفهوم الحيوي والرئيسي في الحياة السياسية الحديثة والمعاصرة بشكل رئيسي،ومن هذه الوقائع وأهمها الاقتراع العام الشعبي والكتل البرلمانية واللجان الإنتخابية والخ.. .وبهذا الصدد يقول{موريس دوفرجيه}((يبدو نمو الاحزاب مربوطاً بنمو الديمقراطية أي باتساع الاقتراع العام الشعبي،وبالامتيازات البرلمانية.فكلما رأت المجالس السياسية وظائفها واستقلالها يكبران،كلما شعر الاعضاء بالحاجة الى التكتل تبعاً للتجانس بغية العمل بصورة جماعية.وكلما انتشر حق الاقتراع وتعدد،كلما دعت الحاجة الى الاحاطة بالناخبين من قبل لجان قادرة على التعريف بالمرشحين وعلى توجيه الاصوات نحوهم))[1].إنّ مايمكن إستنتاجه من هذه الحقيقة أكثر من أي شيء آخر هو أنّ العملية الإنتخابية ومفرداتها الرئيسة تشكل القاعدة الرئيسة أو بعبارة أدق أصبحت عاملاً رئيسياً في خلق وتكوين الظواهر الرئيسية للعملية السياسية الحديثة وخاصة النظام السياسي والاحزاب السياسية والمؤسسات السياسية الاخرى،لا بل ساهمت بشكل كبير حتى في تبلور وتنمية المباديء والتيارات الفكرية السياسية الحديثة والمعاصرة التي تنادي بحرية الرأي والعقيدة وحرية الصحافة والخ.. .

على الرغم من أنّ المجالس السياسية الموجودة في نهايات العصر الوسيط وبدايات العصر الحديث قد سبقت الظاهرة الإنتخابية،إلا أن ذلك لايمنع من التأكيد على أن هذه الأخيرة هي التي قامت بشكل رئيسي في تنظيم الحياة السياسية على أسس ومباديء ديمقراطية وفي هذا هناك من يتمسك بهذا الرأي عندما يشير الى أنه كانت هناك مجالس سياسية قبل أن تكون هناك إنتخابات[2]. وبصدد هذه الحقيقة يجدر هنا الإشارة الى أنّ"العملية التي قادت لخلق الاحزاب قد شهدت ظهور اللجان الإنتخابية"[3]،هذه اللجان التي أصبحت في الواقع اللبنات الأولى لتكوين الاحزاب السياسية وهذه الأخيرة بحد ذاتها من الدعائم الأساسية للنظام الديمقراطي وكانت في

[1])موريس دوفرجيه،الاحزاب السياسية،ت،علي مقلد و عبدالحسن سعد،ط٣،دار النهار للنشر،بيروت، ١٩٨٠، ص٦،٧.

[2]) موريس دوفرجيه،الاحزاب السياسية،المرجع السابق،ص٧.

[3])جان ماري دانكان،علم السياسة،ت،د.محمد عرب صاصيلا،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشروالتوزيع،بيروت،١٩٩٧،ص٢١٨.

الواقع ـ وفي الفضاءات الغربية ـ الآلية الرئيسة التي اعتمدت عليها العملية الإنتخابية،إذ وكما يرى البعض كان لها وظيفة خاصة،تتصل مباشرة بالآلية الإنتخابية،وقد ازدادت أهمية هذه الوظيفة مع إتساع حق الإنتخاب،فكلما كان عدد الناخبين أكبر،كلما تناقصت قدرة المرشحين على الإعتماد على الآلية او الوسائل التقليدية ـ سيما الإجتماعية منها ـ وعلى الشبكات الصداقة والنفوذ[1].

لايمكن الحديث عن موضوع الإنتخابات كظاهرة سياسية حديثة ناشئة لأهم أشكال النظم السياسية الحديثة ـ أي النظام الديمقراطي ـ دون التطرق أو الإشارة الى أهم مكتسبات الحركة التنويرية ـ Reni sans movementـ ومن أهمها الحقوق والحريات المدنية،وفي هذا يجدر الإشارة الى شرعة الحقوق ـ .bill of rights التي صدرت "١٦٨٩ لتضع حداً لتجاوزات الملك جايمس الثاني،وقد أكدت هذه الشرعة عدداً من الحريات الأساسية،إذ نددت بإستحداث المحاكم الكنسية أو غيرها من المحاكم الاستثنائية،..،كما أكّدت حق البرلمان بالإنعقاد الدائم لمراقبة العرش وأقرّت الحصانة البرلمانية وكرّست حرية الإنتخاب"[2].إنّ هذه التطورات الإيجابية في مجال الحقوق والحريات لم تكن بمعزل عن ماكان يجري في الواقع الإجتماعي،لابل إنما كانت مرتبطة بها أشد الإرتباط وبها يقصد الحركات الإجتماعية التي كانت تقودها الطبقة المتوسطة والطبقات الدنيا مشتركة أو فراداً حسب الأوضاع الإجتماسياسية لكل دولة في تلك المرحلة،وفي هذا هناك من يذهب بالقول الى أنّ إشتداد النضال الطبقي للطبقة العاملة نجمت عنه الثورات الإجتماعية في أوروبا سنة(١٨٤٨)،والتي على أثرها نقلت الصراع من صراع بين البرجوازية والأرستقراطية الى صراع مثلث الأطراف،وعلى أثر ذلك أخذ يشتد ساعد البرلمانات خصوصاً في مجالسها المنتخبة،وقد نتج ذلك من انتزاع الطبقات الدنيا حق الإقتراع،فتراجع الإقتراع المحصور وراح يحل محله الإقتراع العام الشامل[3].

[1])المرجع نفسه،ص٢١٩.
[2])د.محمد الطي،القانون الدستوري والمؤسسات السياسية،ط٦، ٢٠٠٩،ص٥٠.
[3])المرجع نفسه،ص٥٧.

عليه ساهمت الإنتخابات كآلية للحياة الديمقراطية الحديثة والمعاصرة في إيصال مطالب الشرائح والطبقات المختلفة للمجتمع السياسي ومن خلال تنظيمهم في الاحزاب المختلفة إلى النظام السياسي أو من بيده زمام السلطة السياسية،هذه العملية أصبحت عماد العملية السياسية لكونها أحسن وأكفأ وسيلة لسيرورة هذه العملية في إطار مفهومي المدخلات والمخرجات التي يقوم عليها النظام السياسي الحديث والمعاصر.

المطلب الثاني

كيفية تكون الإنتخابات عماد النظام الديمقراطي

تعد الإنتخابات من المداخل الرئيسة والأولية لظهور الديمقراطية،ونظراً لإنّ وصول أو بتعبير أدق تجسيد ارادة الشعب أو الأكثرية منه في الحكم هو الذي يشكل الهدف الرئيسي من قيام و وجود الديمقراطية،وهذ الشيء الجوهري في الموضوع لايمكن تحقيقه أو الوصول اليه دون اللجوء الى العملية الأولى ـ أي الإنتخابات ـ بمعنى أنّ الغاية الأساسية من إجراء هذه العملية تكمن في تحقيق مشاركة الجماهير أو الأكثرية منهم في إتخاذ القرارات السياسية التي يدار بواسطتها النظام السياسي هذا الذي يسمى الديمقراطية،عليه فأنّ كلتا العمليتين ترتبطان بشكل وثيق كل بالآخر بحيث لايمكن القول بوجود احداهما دون وجود الآخر.لهذا ولأهمية هذا الموضوع وجدنا من الضروري دراسته ضمن هذا المطلب بشكل مستقل.

لقد كان موضوع العلاقة بين الشعب والسلطة السياسية يشكل أحد أهم الإشكاليات الرئيسة لدى فلاسفة ومفكري ومنظري علم السياسة وعلم الإجتماع السياسي سواء في العصر القديم أو الوسيط أو الحديث والمعاصر،فقبل أن ندخل في أهم معالجات وآراء مفكري ومنظري العصرين الأخيرين[1]،نرى من الضروري الإشارة الى آراء{مارسيلو بادو}،فكما يرى البعض فأنّ{بادو}كان يعتقد بأنّ المشرِّع الأول والأخير،أو مصدر السلطة السياسية الشرعية في الجماعة هو((الشعب))[2]. يذهب هذا المفكر البارع في هذا الإتجاه أكثرعمقاً بحيث يقول((وفي أي جماعة مدنية جيدة التنظيم يكون مصدر كل من القانون والنظام متمثلاً بالشعب أو كتلة المواطنين

[1])في الإشارة إلى العصرين الحديث والمعاصر.

[2]) ديفيد هيلد،نماذج الديمقراطية،ج١،ط١،معهد الدراسات الاستراتيجية،بيروت،٢٠٠٦،ص٨٨.

الإجمالية،أو الجزء الأثقل وزناً من هذه الكتلة،عبر الإنتخاب أو الإرادة المعبر عنها بالكلمات في إجتماع الجمعية العمومية للمواطنين))[1].إذن يظهر جلياً من آراء هذا المفكر القرونوسطي بأنّ الإنتخاب الى جانب كونه يمثل إرادة الشعب فهو الوسيلة الرئيسة إن لم تكن الوحيدة لتجسيد مشاركة الشعب أو الأكثرية منه في العملية السياسية،بمعنى آخر يتم تجسيد إرادة الشعب في السلطة السياسية من خلال آلية الإنتخاب،وبذلك فأنّ تحقيق هذه الآلية بشكل صحيح ينتج الهدف الحقيقي والذي يتمثل في إيجاد حكومة ديمقراطية.

إذن فتنظيم العلاقة بين الشعب والسلطة السياسية بحيث يحقق تجسيد إرادة الأول أو مايطلق عليه بالإرادة العامة في الثاني تشكل أهم أركان النظام السياسي الحديث والمعاصر لا بل تعد من أهم مبادئها،والآلية الرئيسة لتحقيق هذا التنظيم إنما تكمن في الإنتخابات،والعلة في ذلك تكمن في أن يتمخض عن تجسيد هذه الإرادة عبر العملية الإنتخابية تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في خلق النظام الديمقراطي،هذا ما يراه البعض عندما يؤكدون بأنّ الحكومة الديمقراطية هي التي تعمل حقاً بإسم إرادة الشعب وليس العمل على القيادة بإسم الشعب[2].

عليه ومن تلك الحقيقة المذكورة أعلاه نرى بأنّ بدايات تكوين الدولة الليبرالية قدشهدت تطورات كانت تتجه صوب المزيد من الربط بين النظام السياسي لهذا النموذج للدولة ومفهوم الإنتخابات،إنّ تلك التطورات في الواقع كانت أكثر وضوحاً من أي شيء آخر لتجسيد الصفة الديمقراطية لهذا النظام من خلال الإنتخابات.وبهذا وكمايرى البعض فأنّ صفة التمثيلية تنعت على الديمقراطية لأنها تشكل الآلية الوحيدة المتمثلة في الوكالة الإنتخابية التي هي ذات الصفة القانونية حيث يتمثل المواطن ـ الموكل بالمنتخَب ـ الوكيل[3].

لقد استحوذ موضوع تمثيل الشعب في المجالس والهيئات الموجودة في الدولة على تفكير أكثر من مفكر وعالم من علماء السياسة والإجتماع السياسي،وفي هذا يقول{د.منذر الشاوي}((فقد إقترنت الديمقراطية(ونعني هنا الديمقراطية الغربية أو الكلاسيكية كما تسمى)في هذا القرن بالإقتراع

[1]) المرجع نفسه،ص٨٨،٨٩.
[2])الكسي دوتوكفيل،عن الديمقراطية في أميركا،ت،بسام حجار،ط١،معهد الدراسات الاستراتجية،بيروت،٢٠٠٧، ص٩٩.
[3])ميشال مياي،دولة القانون،ط٢،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت،١٩٨٢،ص٩٧.

العام أي إعطاء إنتخاب ممثلي الشعب لكل أفراد هذا الشعب))[1].في الحقيقة تتطور هذه القناعة وهذا المبدأ عند البعض الآخر الى درجة يعد الشعب وإرادته فيها جوهر ومحتوى النظام الديمقراطي عندما يذهبون بالقول أنّ جوهر المبدأ الديمقراطي، هو التأكيد على نوع من التطابق بين القانون وإرادة الشعب،تحديداً،يتم الحفاظ عليه[2].وفي هذا دلالة أكيدة على ماسبق الإشارة اليه فيما يخص العلاقة الجدلية بين مفهومي الشعب والديمقراطية.عليه وبما إنّ الإنتخاب يشكل أحد أهم أعمدة النظام الديمقراطي بمعنى أنّ هذا النظام هو أكثر أشكال الأنظمة السياسية المرغوبة في عالمنا اليوم،وإنّ الديمقراطية التمثيلية هي أكثرها شيوعاً و تطبيقاً في المجتمعات المتقدمة،فإنّ هذه الديمقراطية"تقوم على مفهوم الممثل،فمن جهة هناك الممثلون و..هناك الآخرون.ففي المراحل المتأزمة التي يمر بها نظام سياسي نرى تشنجاً لدى هؤلاء الممثلون في مايخص هويتهم،أكان ذلك بالنسبة للمثلين على الصعيد المحلي أو الوطني،أو بالنسبة للنقابات ((التمثيلية))"[3].

فيما سبق كان الحديث يتمحور حول الجانب الحقوقي أو القانوني في العلاقة بين مفهومي الإنتخابات والنظام الديمقراطي الحديثين،لكن هناك محور آخر أو جانب آخر من هذا الموضوع له أهمية وحيوية لايقل أهمية عن المحور الاول ، ويتمثل في حقيقة وجود الصراعات الإجتماسياسية والإجتماإقتصادية نهايات الحقبة السابقة على ظهور عصر النهضة وبدايات هذا العصر الى أواسط القرن التاسع عشر، ذلك في كنف المجتمعات التي شهدت ظهور هذين المفهومين المهمين والأساسيين من الحياة السياسية في العصرين الحديث والمعاصر.وبهذا الصدد يقول الأستاذ {موريس دوفرجيه}((أنّ المؤسسات السياسية تعيّن الإطار الذي تجري ضمنه الكفاحات السياسية.والصورة والمضمون لاينفصلان،لا في هذا المجال ولا في غيره.فالإطار الذي تنشأ فيه الصراعات يؤثر في هذه الصراعات،فيقوّها أو يضعفها.ففي ظل النظام الديمقراطي مثلاً،حيث تتجلى الصراعات السياسية حرّة صريحة من خلال الإنتخابات والمناقشات البرلمانية و

[1])د.منذر الشاوي،القانون الدستوري،ج١،ط٢،العاتك لصناعة الكتاب،القاهرة،٢٠٠٧،ص٩٥.

[2])كارل شميث،أزمة البرلمانات،ت،فاضل جتكر،ط١،دراسات عراقية،بغداد،٢٠٠٨،ص١٨.

[3]) بيار كالام،المرجع السابق،ص٩٠.

الصحافة))[١].إذن بما أنّ هناك تلك الصراعات في تلك المجتمعات التي بدأت تسقط فيها يوماً بعد يوم قلاع الأنظمة الإستبدادية فلابد من تنظيمها،وعملية التنظيم هذه بدأت تأخذ على عاتقها المؤسسات السياسية الحديثة الظهور ومنها الاحزاب والإنتخابات ذلك في إطار المؤسسة الكبيرة التي هي الدولة.هكذا وكما يذهب اليه البعض فإنّ السلطة في كل مجتمع معقد،هي سلطة منظمة، وما الأنظمة السياسية إلا أنواع مختلفة من تنظيم هذه السلطة[٢].

إنّ أهم مايمكن قوله بصدد موضوع العلاقة بين الإنتخابات والديمقراطية في ظل النظام السياسي الديمقراطي الحديث وجود أو بعبارة أدق هو تميز هذا النظام بالصفة التكاملية بين مؤسساته الرئيسة لاسيما الإنتخابات ونظام الحكم ـ مع الأخذ بنظر الإعتبار قصر هذه الحالة وحصرها في الأطوار الأولية للعصر الحديث[٣] ـ،إذ"أخذت الحياة السياسية ترتدي وجهاً بات اليوم مألوفاً لدينا،في الديمقراطيات التمثيلية:فهي تقوم على التجابه التنافسي بين مقاولين متخصصين يعيشون من السياسة ولأجلها،ينتمون الى التنظيمات(الاحزاب السياسية)التي تنزع الى تمييز عرضها الإنتخابي بمقترحات متعاكسة غالباً"[٤].عليه يبرز جلياً تدخل عامل جديد آخر في تنظيم العلاقة بين الشعب والنظام السياسي في الأنظمة الديمقراطية الحقيقية وهو الأحزاب السياسية،وبهذا الصدد هناك من يذهب الى القول بأنّ النشاط الإجمالي للأحزاب والذي هو موجه بالأساس نحو الدخول الى المؤسسات السياسية بهدف ممارسة السلطة فيها،لها صلة مميّزة بمؤسسة الإقتراع الشامل، بإعتبارها طريقة لتعيين الحكام.فاختيار المرشحين والسعي لتأمين إنتخابهم ودعم عملهم وتنسيقه،هي بعض الوظائف الخاصة والأكثر وضوحاً للأحزاب[٥].

---

[١])موريس دوفرجيه،مدخل إلى علم السياسة،ت،د.جمال الأتاسي ود.سامي الدروبي،ط١،المركز الثقافي العربي، بيروت،٢٠٠٩،ص٩٤.

[٢])المرجع نفسه،ص١١١.

[٣])سوف نبحث في هذا الموضوع في المبحث الأخير لهذه الدراسة.

[٤]) فيليب ريتور،المرجع السابق،ص٣٧،٣٨.

[٥])فيليب برو،علم الإجتماع السياسي،ت،د.محمد عرب صاصيلا،ط٣،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع،بيروت،٢٠١٤،ص٣٥٥.

إذن وبما إنّ هذه الدراسة تصبو الى إثبات أنّ الظاهرة الإنتخابية تحمل في طياتها مقوم ديمقراطي جوهري وأساسي،الا وهو ضمان حرية مشاركة المواطنين في إختيار من يمثلهم في السلطة السياسية،فإنّ هذه العملية تصبو الى إثبات أنّ الديمقراطية كنظام سياسي هي تجسيد للمبدأ الأساسي الذي تمت الإشارة اليه وهو تجسيد إرادة المواطنين ـ أو الشعب ـ في عملية إتخاذ القرار السياسي،إذ أنّ"وجهة نظر الديمقراطية تشدد على واجب المواطن الصالح في إحترام كل ما ينتج عن عمليات صناعة القرار التي تنشأ بإسمه وتستمر في البقاء بموافقته"[1].وهذا الشيء لايمكن بلوغه دون أن يكون هناك آلية فعالة وحيوية لذلك التجسيد التي تتمثل في عملية الإقتراع الشامل الحر ضمن العملية الإنتخابية،وهذه الثنائية الرئيسة في الحياة السياسية الحديثة، بل مساحاتها الديمقراطية،لايمكن الحديث عنها دون وجود ذات الجوهر أو المحتوى الديمقراطي للظاهرة الديمقراطية.هكذا أتت الاحزاب والمنظمات السياسية لتكتمل هذه الدائرة الحيوية في الحياة السياسية الحديثة،ذلك لأنّ موضوع الحرية السياسية كأحد أهم مقومات الديمقراطية السياسية الحقيقية أنّما يرتبط وجودها بوجود هذه المكونات الأساسية التي تمثلها ـ أي الاحزاب والمنظمات السياسية ـ.هذا مايؤكده البعض بأنّ الإنتخابات،البرلمان،الحريات العامة ليس لها من معنى إلا إذا تواجهت آراء عديدة،معبر عنها من خلال أحزاب متعددة وتنظيمات سياسية،عليه فالديمقراطيات الغربية تتحدد بهذه التعددية،والأنظمة الباقية هي أحادية[2].

تعد الديمقراطية التمثيلية أحد أهم أشكال الأنظمة الديمقراطية في العالمين الحديث والمعاصر،وهذا الشكل تعتمد على الإنتخابات النيابية كوسيلة رئيسية لضمان تحقيق مشاركة الناس في عملية إتخاذ القرارات السياسية،وبهذا الصدد يذهب البعض الى القول بأنّ الكيان السياسي الأكثر نموذجية في الظروف الحديثة ما هو إلا نظام ديمقراطي تمثيلي يبادر فيه الناس إلى ممارسة سلطة الرقابة النهائية من خلال مندوبين منتخبين من قبلهم بالذات[3].لكن من اللافت للنظر هو أنّ هذا الحق ـ أي حق المواطنين دون سواء في إختيار مرشحيهم للسلطة التشريعية ـ لم

---

[1]ستيفن دي تانسي،علم السياسة الأسس،ت،رشا جمال،ط١،الشبكة العربية للأبحاث والنشر،بيروت،٢٠١٢، ص١٠٦.

[2]موريس دوفرجيه،المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى،المرجع السابق،ص١٨٤

[3] ديفيد هيلد،المرجع السابق،ص١٩١.

يكن بالعمل الميسر والسريع التحقيق،بل كان مصاحباً لنضالات عديدة وشاقة خاضها أبناء الطبقات الكادحة إضافة الى الحركات النسوية والمناهضين للتميز العنصري على طول القرنين الماضيين.بهذا الصدد يقول{ديفيد هيلد}((إنّ الديمقراطية الليبرالية لم تكتسب صيغتها المعاصرة بإمتياز:باقة من القواعد والمؤسسات التي توفر إمكانية المشاركة الأوسع لأكثرية المواطنين في إختيار الممثلين الذين،وحدهم،يستطيعون إتخاذ القرارات السياسية(أي القرارات المؤثرة في الجماعة كلها)،إلا مع حصول جميع الراشدين من الرجال والنساء،فعلياً،على حق المواطنة))[١].

لعل مفردة الحقوق الفردية ـ المدنية والسياسية منها ـ تشكل نقطة مهمة وتبين كيف أن الإنتخابات أصبحت من الأعمدة الرئيسة للديمقراطية،هذه المفردة دخلت كموضوع حيوي ومهم في المجادلات التي حدثت بين الأساتذة والفقهاء القانونيين والسياسيين،إلى أن تمخض عنها"صدور العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان(١٩٦٦)،الأول الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والثاني العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية"[٢].ونظراً لأهمية العهد الأول ـ أي الحقوق المدنية والسياسية ـ لإرتباطه الوثيق بموضوع هذا البحث،لذلك تجدر الإشارة إلى أنّ مفردة الحقوق السياسية تتضمن"جملة الحقوق الإلزامية والمعترف بها من الدولة للمواطنين في حق المساهمة في الحكم وبالضغط عليه والتأثير فيه عن طريق الإنتخاب المباشر أو غير المباشر في الإعلام،والتحزب والتنظيم،وعلى هذا الأساس يكاد يكون الكلام عن الحقوق السياسية لاينفصل عن النظم الديمقراطية كصنيعة للحكم وإدارة الشؤون العامة للبلد"[٣].

يعد مبدأ الإنتخاب لدى البعض دعامة قوية وحيوية لأية عملية إنتخابية تدعي بأنّها ديمقراطية،وهذا المبدأ يعني"إشراك جميع المواطنين في إختيار((الحكام)).وأصبح من المسلم به اليوم أنّ كل حكومة لاتأتي عن طريق الإنتخاب هي حكومة غير شرعية.وبهذا المعنى فقد أصبح الإنتخاب عنصراً مهماً من عناصر الشرعية الديمقراطية"[٤].وفي هذا دلالة قوية على أنّ هذا المبدأ

---

[١]) ديفيد هيلد،المرجع السابق،ص٢١١.

[٢])د.حافظ علوان حمادي،حقوق الإنسان،مطبعة هاوار،دهوك،٢٠٠٦،ص٨١.

[٣])المرجع نفسه،ص٩٥.

[٤]) د.منذر الشاوي،المرجع السابق،ص١٠٢.

لايشكل فقط مدخلاً حيوياً للديمقراطية بل هو ضرورة لابد منها لأية نظام حكم ديمقراطي،إذ أنّ المعنى الدلالاتي للديمقراطية بكونها عملية إتخاذ القرارات الجماعية الملزمة للجماعة،وهذه الجماعة أي المواطنين وعملية إشراكهم في العملية السياسية التي هي ديمقراطية المنهج والمحتوى،لاتتم دون وجود حقيقي وسليم للآلية الإنتخابية.ولهذا نجد ان الأنظمة التي تعمل على إبعاد و تضعيف الديمقراطية من خلال وسائل وآليات متعددة،تلجأ إلى جعل الآلية الإنتخابية بعيدة من أن تكون تؤدي وظيفتها الرئيسة في خلق وإنتاج الديمقراطية الحقيقية،إذ أنّه"إذا لم يكن من الممكن إلغاء الإنتخاب،فقد اتُبعت أساليب متعددة وملتوية للحد من تأثير الإنتخاب في التطبيق،وماهذه الأساليب إلا تغطية لهدف سياسي معين وهو:إبعاد الجماهير عن إبداء رأيها في الحكم أو في طريقة ممارسة السلطة"[1].

عليه يمكن الوصول إلى الإستنتاج التالي والذي فحواه أنّ تجسيد حق المشاركة في عملية إتخاذ القرار السياسي والذي تدار بواسطته أمور المجتمع،من خلال العملية الإنتخابية والتي ينتج منها تشكيل المؤسسات السياسية الرئيسة في الأنظمة الديمقراطية لاسيما الليبرالية منها،هذا الشيء الذي هو بمثابة المحصلة العملية التي تهدف الى تجسيد الإرادة العامة،لاتزال لم تستطيع تجسيد تلك الإرادة بشكل يخلو من النواقص والشوائب البارزة التي تبعدها أكثر فأكثر من أن تكون الضامن الحقيقي لمشاركة المواطن في العملية السياسية في النظام السياسي الديمقراطي خاصة نموذجها الأكثر إقتداءاً ، الديمقراطية التمثيلية.

المبحث الثاني

المقومات الديمقراطية للعملية الإنتخابية

في الحقيقة لا يمكن لأي عملية إنتخابية من أن تحقق هدفها الرئيسي والجوهري المتمثل في تجسيد إرادة المواطن الناخب في نظام الحكم والمؤسسات التي تمثلها،سيما المؤسسة التشريعية التي هي الحاضن الرئيسي و المولِّد الرئيسي للجهاز الحكومي ـ في الأنظمة التي تتخذ من البرلمانية الشكل الرئيسي لنظامهاالسياسي ــ،إذا لم يكن تحظى هذه العملية بقدر أكبر من النزاهة والشفافية ومن ثم العدالة.إذ أنّ المباديء الرئيسة التي تقوم عليها الديمقراطية الحقيقية هي في الوقت

[1] المرجع نفسه،ص١٠٢.

عينه الضامن الرئيس لوجود عملية إنتخابية فعالة وديمقراطية،فهذه المباديء تشكل القاعدة الأساسية والحيوية لكي تؤدي أو لكي تصل العملية الإنتخابية إلى غاياتها الأساسية المتمثلة في إيجاد نظام حكم تجسد فيه إرادة أغلبية المواطنين عن طريق وصول ممثليهم الحقيقيين والشرعيين إلى المفاصل الرئيسة للعملية السياسية التي تتم بواسطتها إدارة شؤون المجتمع.

عليه ونظراً لما يمثله المبدأ الديمقراطي من أهمية إستثنائية في العملية الإنتخابية بل هو عمادها الرئيسي ، فإنّ بحث هذا الموضوع ـ الجوهر الديمقراطي لهذه العملية ـ، يطلب دراسة أهم المقومات الديمقراطية التي لابد وأن تتواجد وبشكل فعال ومطلوب في أية عملية إنتخابية يراد لها أن تحقق المشاركة الفعلية للمواطنين عن طريق ممثليهم المنتخَبون في عمليات إتخاذ القرار السياسي.هكذا وإنطلاقاً من هذه الحقيقة الجوهرية فإنّ موضوع إجراء إنتخابات على أساس المباديء الديمقراطية الرئيسة يشكل المحور الأساسي لهذا المبحث من الدراسة،وهو في الوقت عينه يشكل جزء أساسي للموضوع الرئيسي لهذه الدراسة ـ أي تجسيد إرادة أغلبية المواطنين في مؤسسات الحكم الرئيسة عبر عملية إنتخابية حرة وعادلة ـ.

ولهذا أرتأينا تخصيص هذا المبحث لدراسة أهم المقومات الديمقراطية الواجب توفرها في إجراء إنتخابات حرة وعادلة،وذلك من خلال المطلبين الآتيين:ـ

المطلب الأول : معايير الديمقراطية الرئيسة

المطلب الثاني : علامات التفريغ الديمقراطي للعملية الانتخابية

المطلب الأول

معايير الديمقراطية الرئيسة

بما أنّ الديمقراطية كمفهوم و كنظام سياسي ترتبط مع الإنتخابات كمفهوم و كمؤسسة بعلاقة قوية وترابط جدلي،إذ لايمكن الحديث عن اية عملية إنتخابية نزيهة وحرة دون أن تكون قد أجريت على أسس ومباديء الديمقراطية الحقيقية،هذه الحقيقة أثبتتها ليس فقط معظم التجارب والوقائع السياسية في الحياة السياسية الحديثة والمعاصرة بل الكثير من الدراسات والأبحاث العلمية بهذا الشأن.كما أنّ الحديث فقط عن وجود إنتخابات لإختيار ممثلي الشعب للمؤسسات التشريعية أو الرئاسية التي تحكم بإسمه لايكفي لأن تؤمن بأن هناك ديمقراطية،إنّما يشترط أن تكون

هناك النزاهة والحرية الحقيقيتين في تلك الإنتخابات بمعنى أن تكون هناك إنتخابات ديمقراطية حقة وفعلية.بناءاً عليه اصبح التناول العلمي لمعايير الديمقراطية الرئيسة حاجة ملحة لهذه الدراسة،والتي أيضاً تساعد على معرفة كيف أنّ خلو أية إنتخابات من هذه المباديء ينتج عنه في النتيجة إفراغه للمحتوى الديمقراطي.

عند بحث موضوع معايير الديمقراطية الرئيسة التي يقتضي توافرها على قدر أوسع ومحسوس في أية عملية إنتخابية يراد لها أن توصف بالديمقراطية الحقة،نواجه إشكالية التنوع والتعدد التي ترجع الى تعدد وجهات نظر الباحثين ومنظري هذا الموضوع ذلك إرتباطاً بوجود الإشكالية فيما يتعلق بتعريف المفهوم نفسه.تلك الحقيقة تصبح أكثر فهماً و إستيعاباً عندما تتوضح حقيقة إختلاف وجهات النظر لدى هؤلاء حول أهم العوامل الرئيسة التي تؤدي إلى تفريغ العملية الإنتخابية من المحتوى الديمقراطي،أو بتعبير آخر عندما نجد بأنّ هناك عملية إنتخابية لاتقوم على المعايير الرئيسية للديمقراطية أو في أحسن الظروف هناك تمسك شكلي وظاهري بهذه المباديء عند إجراءها.

هكذا يصبح تحديد أهم المعاير للديمقراطية عند{روبرت دال ـ Robert Dahl}على أساس التعريف العملياتي[1] معتمداً ومنطلقاً رئيسياً ،إذ يحدد عدة معايير،أهمها هي[2]:ـ

١. المشاركة الفعالة:وتفيد بأن تكون هناك فرص متساوية وفعالة .
٢. المساواة في حق التصويت:وتشترط بأن يتساوى جميع المشاركون في الفرص الممنوحة لهم للتصويت،ويجب إعتبار الأصوات متساوية.
٣. التفهم المستنير:وبه يقصد إعطاء فرص متساوية وفعالة للإطلاع على السياسات البديلة ذات الصلة ونتائجها.

تفتح تلك المعايير أمامنا منفذاً قوياً وحيوياً للدخول في بحث أهم جانب من موضوع تحقيق إنتخابات نزيهة وعادلة بهدف تجسيد إرادة المواطنين في عملية إتخاذ القرارات التي تنظم

[1]) يقصد بذلك تعريف الديمقراطية.
[2]) تشارلز تيللي،الديمقراطية،ت،محمد فاضل طبّاخ،ط١،المنظمة العربية للترجمة،بيروت،٢٠١٠،ص٢٥،٢٦.

حياتهم،وهو موضوع العمل بالمباديء الديمقراطية التي تضمن تطبيق هذه المعايير، هذه المباديء والتي يحددها البعض في النقاط الاتية :-[1]

أ- ضمان حرية التعبير والتنظيم.

ب- سيطرة أحكام القانون وشمول القضاء كل ماتطاله أوجه الإختلاف.

ت- عدم جمع السلطات في يد واحدة ولامؤسسة واحدة.

ث- التداول السلمي والدوري للسلطة وفق إنتخابات دورية حرة نزيهة.

ونحن بصدد المحتوى الديمقراطي للعملية الإنتخابية وكيف أنّ هذه المسالة هي المحدد الرئيسي للتجسيد الحقيقي والفعال لإرادة الناخبين في المؤسسات المنتخَبة،فهذا يحتم علينا التطرق إلى أهم نقطتين تدخلان في هذا الصميم وهما حرية الترشح وحرية الإنتخاب،والذين"ليستا مضمونتين بإستمرار،ذلك أنّهما تخضعان لعدد من القيود:منها القيود غير الحقوقية،كالضغوط على المرشحين من قبل السلطات،ومنها قيود تكرّسها القوانين والنظم كالجنسية والجدارة القانونية للترشح ودفع الضرائب ورسم الترشّح بالإضافة إلى شرط الجنس والسن والعرق.وشرط ورود الإسم على اللوائح الخاصة"[2].من هنا يتضح بأنّ مطلب الإنتخاب العام والشامل والذي هو الدعامة الحيوية لمفهوم الإنتخابات الديمقراطية،مثلما يقول{جان جاك شوفالية}هو((النتيجة للسيادة الشعبية المفُهومة بشكل نزيه والتي لايُعد الإنتخاب المقِيد إلاّ تشويهاً كاريكاتورياً لها))[3]،لاتعني أي شيء ولاتحقق الاهداف المذكورة أعلاه،إن لم يصاحبه التطبيق الحي لمفهوم ((حقوق المواطن السياسية))،ولهذا فأنّ"الحكومات الديمقراطية تحرص على نشر فكرة الحقوق السياسية بحيث تغدو في متناول أدنى طبقات المجتمع"[4]. لكن وجود الحكم الديمقراطي الفعلي أو الحقيقي لايعتمد فقط على وجود العملية الإنتخابية بل يجب أن تصاحب هذا الجوهر الملازم لها بخاصية مهمة تعطيها إن وجدت

---

[1])عبدالغفار شكر،الديمقراطية في الفكر السياسي العربي،الطريق،مجلة،العدد٤،السنة الثامنة الخمسون،بيروت، ١٩٩٩،ص٢٢.

[2])د.محمد طي،المرجع السابق،ص١٧٠.

[3])جان جاك شوفالييه،تاريخ الفكر السياسي،ت:د.محمد عرب صاصيلا،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع،ط٣،بيروت،٢٠٠٢،ص١٤٦.

[4]) الكسي دوتوكفيل،المرجع السابق،ص١٢٩.

على نحو عادل و نزيه محتواها الحقيقي تلك،إنّ الذين يتمسكون بالمفهوم الإجرائي للديمقراطية يتبنون وجود الإنتخابات التنافسية كمعيار رئيسي لتقييم فيما إذاكان نظام حكم ما ديمقراطي أم لا،وبصدد أنصار هذا المعيار يقول{تشارلز تيللي}((يحصر معظم دارسي هذه الإجراءات اهتمامهم بالإنتخابات،ويتساءلون عما إذا كانت الإنتخابات التي تقوم على تنافس حقيقي وتضم عدداً كبيراً من المواطنين تؤدي الى تغيير في الرجال والسياسة،ويرفضونها إذا مابقيت مزيفة وتخلو من المنافسة وتستخدم كمناسبة لسحق معارضي الحكومة))[1].هكذا فإنّ هذا المعيار المهم للديمقراطية ـ الإنتخابات التنافسية ـ والتي تقوم على التعريف الإجرائي لها،تشتمل على أربعة عناصر أساسية وكالآتي[2]:ـ

١. نظام سياسي تنافسي يضم عدة احزاب.
٢. حق الإنتخاب لجميع المواطنين البالغين(بإستثناءات تخص القيود التي قد تفرضها الدول قانونياً على المواطنين لإرتكابهم جرائم).
٣. انتخابات منتظمة تنافسية تجري في أجواء الإقتراع السري،مع حفاظ معقول على أمن المقترعين،وإنتفاء وجود تزوير واسع للأصوات،ويؤدي إلى نتائج لاتمثل إرادة الجماهير.
٤. الإمكانية الواضحة لوصول الأحزاب السياسية إلى جمهور الناخبين من خلال الإعلام والحملات السياسية العلنية.

هذه العناصر الأساسية والمهمة للإنتخابات التنافسية أهم معايير الديمقراطية التي تحتاج إلى عدة عتبات اساسية ذلك من أجل أن تجسد الهدف الرئيسي للإنتخابات والتي تتضمن تحقيق إرادة المواطن الناخب في عملية إتخاذ القرار السياسي،هذا الشيء الذي كان عند{روسو} يتلخص في مفهوم((السيادة الشعبية))،وهذه العتبات هي"حب وإحترام القانون من قِبَل الحكام والمحكومين على حد سواء، هذه العتبة الثابتة والدائمة من حيث تعريفها،من شأنها أن تكبح النشاطات الطائشة. وثانياً فكرة الحقوق ، لاسيما الحقوق الفردية مقابل التجاوز غير المعاقَب للقوة،إنّ هذه

[1]) تشارلز تيللي،المرجع السابق،ص٢٤.
[2]) تشارلز تيللي،المرجع السابق،ص٢٤،٢٥.

الحقوق يمكن أن تبدو،للوهلة الأولى،قليلة الأهمية في وجه المخططات الكبيرة للسلطة الإجتماعية. ولكن،في الحقيقة،ليس هناك ماهو أخطر من إضطهاد أي مواطن مهما كان وضيعاً[١].

هكذا وبناءاً على ماتقدم يظهر جلياً كيف أنّ تحقيق المحتوى الديمقراطي المتجسد في عنصري الحرية الفردية وإحترام القانون في العملية الإنتخابية يشكلان معياراً مهماً وحيوياً في هذا الموضوع، ولهذا نعطي هذين العنصرين إهتماماً أكثر سيما موضوع حرية الإنتخاب،إذ"إنّ حرية الشعب في إختيار مرشحيه تعاني هي الأخرى من قيود عديدة تكاد تنسف فكرة الديمقراطية من أساسها، ومن أهم هذه القيود:الضغوط اللاشرعية،ودفع الضريبة والكفاءة،والجدارة،والعرق و... الخ . ،كما أنّ الممارسة الواقعية لحق الإنتخاب لاتعطي إلا نادراً،إمكانيات متساوية للناخبين في إختيارهم ممثليهم،وأخيراً فإنّ طريقة الفصل في النزاع الإنتخابي قد تعزّز فريقاً ضد فريق آخر"[٢].إذن فحرية الإنتخاب لاتزال تتمتع بأهمية كبيرة حتى في الحياة السياسية المعاصرة،وبهذا الصدد هناك من يرى بأنّه غالباً مايعتقد في الديمقراطيات الليبرالية الحديثة أنّ الديمقراطية تقوم في المقام الأول بإتاحة الفرصة للمواطنين في إختيار حكامهم بحرية لفترات دورية،وليس إتاحة الفرصة لهم لصنع قرارات حكومية لأنفسهم[٣].

إنّ حرية الإنتخاب كأحد المعايير الديمقراطية ذي إتصال وثيق بمفردات مهمة من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان،والمواثيق الدولية ذات الشأن،إنّ أهمية هذه الحقوق لمفهوم الديمقراطية خاصة والحياة السياسية المعاصرة عامة،وصل إلى الحد الذي تقول فيه{آلان تورين}((بأنّ الديمقراطية ليست قوية إلا إذا أخضعت السلطة السياسية لإحترام الحقوق المحدّدة على نحو واسع ومتزايد،المدنيّة أولاً،وأيضاً الاجتماعية والثقافية.وإذاكانت فكرة حقوق الإنسان تلغى كلّ هذه القوة فلأنّ الهدف الرئيسي ليس الإطاحة بسلطة تقليدية،بل الإحتماء من سلطة تتماهى مع الحداثة والشعب وتترك مجالاً متناقضاً للإعتراض والمبادرات))[٤].

---

[١]) جان جاك شوفالييه،المرجع السابق،ص١٨٠.

[٢]) د.محمد طي،المرجع السابق،ص١٧٢.

[٣]) ستيفن دي تانسي،المرجع السابق،ص٢٨٥.

[٤]) آلان تورين،نقد الحداثة،ج٢،ت،صياح الجحيم،ط١،منشورات وزارة الثقافة،دمشق،١٩٩٨،ص١٥٦.

بما أنّ موضوع عملية إجراء الإنتخابات يشكل أحد أهم المسائل التي تثير الجدل والإشكاليات فيما يخص معايير الإنتخابات الديمقراطية،وأنّ مفهوم النزاهة كأحد أهم هذه المعايير يتصدر المكانة البارزة فيه،فنجد تناولها من النقاط الضرورية.وهذا المعيار يرتبط في نظر البعض بعنصر الحياد(Impartiality) ويدل على أنّ الجهة المشرفة على الإنتخابات يجب أن تتسم بهذا الحياد في تعاملها مع كل أطراف العملية الإنتخابية،من مرشحين وناخبين ومشرفين ومراقبين،في جميع مراحل هذه العملية[1].وهذا المعيار في الحقيقة يشتمل على أربعة عناصر أساسية وهي كل من[2]:-

- حق الإقتراع العام ويتضمن حق كل المواطنين البالغين المسجلين في الإقتراع دونما تمييز على أساس اللون أو الأصل أو العرق أو اللغة أو الدين والمذهب و.. .
- تسجيل الناخبين بشفافية،إنّ هذا المعيار يعمل على تحقيق هدفين رئيسيين،الأول هو توفير آلية للنظر في المنازعات التي قد تُثار في شأن حق الفرد في التصويت.وثانيهما هو تمكين الهيئة المشرفة على الإنتخابات من تنظيم الجوانب الفنية الرئيسة لهذه العملية.
- الحياد السياسي للقائمين على الإنتخابات ويتضمن حياد القائمين عليها بدءاً بالإشراف على عملية تسجيل الناخبين والمرشحين ومروراً بإدارتها يوم العملية وإنتهاءً بعملية فرز الأصوات وإعلان نتائجها النهائية،والإشراف على حق الناخبين والمرشحين في الشكوى.
- قانون إنتخابي عادل وفعال وجوهره تنظيم عملية الإنتخابات في كل مراحلها بحيث تتيح لكل أطرافها الوقوف على الكيفية التي تتم من خلالها إدارة الإنتخابات وإعلان نتائجها.

هكذا يكمن القول بأنّ إجراء الإنتخابات لا يوفر مؤشراً حقيقياً لتحقيق الديمقراطية الحقيقية ما لم تكن تلك العملية مبنية على المعايير الأساسية لها،هذا ما تثبته تجربة الحياة السياسية في

[1]) أحمد الديين،عبدالفتاح الماضي وآخرون..،الإنتخابات الديمقراطية و واقع الإنتخابات في الأقطار العربية،ط١، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،٢٠٠٩،ص٥١.
[2])المرجع نفسه،ص٥١.

أغلب الدول ذي الأنظمة الديمقراطية،إذ كثيراً ماتقوم تلك الأنظمة بتبني الإنتخابات وجعلها مؤسسة رئيسة لها،لكن على صعيد التطبيق فنجد بأنّ هناك إبتعاد واضح وفي بعض الأحيان خطير عن أهم أسس ومعايير إنتخابات ديمقراطية أو كما تسمى أيضاً بإنتخابات تنافسية.

المطلب الثاني

علامات التفريغ الديمقراطي للعمليةالإنتخابية

لكي يكون هناك تحقيق فعلي لتجسيد مباديء الديمقراطية في العملية الإنتخابية فأنّه يستوجب تهيئة التوظيف الحي لأهم تلك المباديء والتي هي بمثابة الضامن الفعلي والعملي لإنجاح أية عملية إنتخابية يراد لها أن تصنف بأنّها ذي محتوى ديمقراطي،إنّ تحقيق هذا الشيء يعني تحقيق أهم العناصر أو المباديء الرئيسة للديمقراطية في هذه العملية،وفي مقدمتها إرادة المواطن الناخب في المؤسسات المنتَخَبة التي تدير عن طريقها الحياة الإدارية في المجتمع،وذلك عن طريق الوسيلة الإنتخابية.

في الواقع يمكن تناول موضوع علامات التفريغ الديمقراطي،من خلال أبعاد وزوايا متعددة،وذلك تبعاً لآراء و وجهات نظر الباحثين واساتذة وفقهاء علم السياسة والقانون الدستوري.فقسم من هؤلاء يدخلون هذا الموضوع من نافذة الشروط الديمقراطية الواجب توفرها في أي عملية إنتخابية ، ذلك يعني أنّ عدم توفر هذه الشروط إنّما يعني وجود عملية إنتخابية مفرَّغة من المحتوى الديمقراطي،وبهذا الصدد هناك من يركز على تحديد أهم شروط إجراء إنتخابات نزيهة وعادلة ويرى بأنّه لايمكن القيام بإنتخابات حرة في نظام ديمقراطي،وفي المؤسسة يصعب تطبيقها أكثر مما يتخيل بعضهم.فالإقتراع السري،والتحرر من الرشوة والفساد الإنتخابي،وحرية الاحزاب في القيام بحملات إنتخابية في أي مكان من البلاد،و نظام إنتخابي غير منحاز بشكل معقول،كلها شروط تبدو واضحةً وبسيطةً في الدول التي حققتها بالفعل[1].إذن يشكل شرط الحرية عند اصحاب هذا التوجه علامة مهمة من علامات إنتخابات ديمقراطية،وهذه الحرية لها علاقة وثيقة وموضوعية مع

[1]) ستيفن دي تانسي،المرجع السابق،ص٢٨٦.

مفهوم الحقوق الذي بحثناه فيما سبق إذ"ليس ثمة دولة سجلت درجة عالية في حقوق المشاركة وكانت درجتها منخفضة في الحريات المدنية،كما أنّه ليس هناك دولة درجتها منخفضة في حقوق المشاركة حققت درجة عالية في الحريات المدنية،مما يؤكد العلاقة القوية بين المشاركة الشعبية وحكم القانون والمساواة في الإجراءات"[1].

وبهذا تصبح اوبتعبير أدق ترتبط الحرية كعلامة ديمقراطية حيوية بالعملية الإنتخابية بمفهوم الحقوق المدنية للمواطنين الذين يراد لهم المشاركة الفعلية في العملية السياسية،لكن من المفيد هنا الإشارة إلى أنّ هذه الحقوق لاتقتصر فقط على حق التصويت بل تشمل أيضاً وعلى نفس الدرجة من الأهمية حق الترشيح للإنتخاب،وكما يؤكد البعض فإنّ قائمة الحقوق المدنية تشتمل على حقي التصويت و الترشيح للإنتخاب،إلى جانب حقوق أخرى كإمكانية خدمة الدولة في الإدارة والقوات المسلحة[2].

على الرغم من إقرار الكثير من دساتير الدول بالحقوق الإنتخابية الأساسية للمواطنين كنوع من التأكيد على تطبيق وإحترام القيم الديمقراطية في الحياة السياسية سيما بالنسبة للدول ذات الأنظمة الديمقراطية الشكلية،لكن ذلك لايمثل معياراً أو مقياساً حقيقياً وفعلياً لذلك التوكيد ما لم يكن يصاحبه عند ترجمتها أثناء عملية الإقتراع ضمن حقوق التصويت بعنصري الشمول والتساوي،الذي يحددهما{كارل شميث}في البنيان الأساسي للديمقراطية عندما يقول((أنّ كل دولة يتم فيها جعل حقوق التصويت شاملة ومتساوية((أساس كل شيء)) هي دولة ديمقراطية))[3].عندئذ وبناءاً على ذلك فأنّ أية عملية تصويت لاتكون شاملة و متساوياة إنّما تدل على تفريغها أو خلوها من علامات ديمقراطية أساسية.

مع أنّ موضوع حقوق المشاركة وضمانتها القانونية مهمة جداً لإعطاء أي عملية إنتخابية محتوى ديمقراطي،إلا أنّ هناك نقطة مهمة بهذا الصدد يجب أخذها بنظر الإعتبار،وهي ضرورة

---

[1] جابريل إيه.آلموند،جي.بنجهام باويل،السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر،ت،هشام عبدالله،ط١،الدار الأهلية للنشروالتوزيع،عمان،١٩٩٨،ص١٩٩.

[2] فيليب برو،المرجع السابق،ص٣٠١.

[3] كارل شميث،المرجع السابق،ص١١٨.

وجود الوعي الإنتخابي كجزء من الوعي السياسي للمواطن الناخب،إذ دون ذلك لايمكن الجزم بأنّ المشاركة قد حققت هدفها الرئيسي المتمثل في تجسيد إرادة المواطن ومن خلال العملية الإنتخابية في المشاركة في عملية إتخاذ القرار السياسي،هذا الشيء الذي يسميه{جيم ستيوارت ميل}وظيفة الشعور بالمسؤولية عندما قال((التصويت هو وسيلة لتثقيف الروح العامة والذكاء السياسي))[1].هنا تظهر الحقيقة المنطقية بصدد موضوع المشاركة تلك،إذ ولتفادي حدوث هذه المشاركة على أسس تجريدية وزائفة فيجب حينئذ أن تكون مشاركة هادفة ومحققة لأهدافها أقل شيء،فهناك من يذهب بالقول بأنّه لايوجد معيار بسيط للديمقراطية،فعدد الناخبين المجرد ليس دليلاً.فمشاركة المواطنين والاختيار الهادف بين نخبة من المتنافسين أساسيان،فحين تصبح الأنظمة السياسية اكبر،وأكثر تعقيداً،وأكثر قدرة على التدخل لتشكيل المجتمع تتزايد إحتمالات مشاركة المواطنين بشكل ما،لكن مسألة مغزى المشاركة يصبح أكثر جدية أيضاً[2].هكذا تصبح الحنكة السياسية أو الوعي السياسي الإنتخابي للمواطن الناخِب ضرورة لاغنى عنها للعملية الإنتخابية،وهذا مادفع بالبعض بأن يوليه إهتماماً أكثر عندما يشير إلى أنّ أكثر المنظرين يدعون بوجوب دعم المواطنين للنظام السياسي والتجلي بإلتزام راسخ بالمثل الديمقراطية كالتعددية و حرية التعبير وحقوق الاقليات،وإلا فإنّ جمهور ناخبين جاهل و غير محنك قد يُستغل لتشويه العملية الديمقراطية[3].لابل إذا لم يتمكن نظام ديمقراطي من تنمية الجانب المعرفي والتعليمي و الإجتماعي لمواطنيه،فذلك يدل على وجود خلل وضعف كبيرين له،إذ وكما يقول{بيار كالام} بهذا الصدد((ينبغي على الديمقراطية أن تتجذر في ممارسات متعددة الأشكال هي بمثابة محطات و أمكنة للتعلم وإنتاج مواطنية نشيطة))[4].

إذا كان للحقوق الإنتخابية ـ سيما حقوق المشاركة السياسية ـ تلك الأهمية الحيوية والكبيرة لضمان التجسيد الفعال والناجح للمحتوى الديمقراطي للعملية الإنتخابية،فإنّ ذلك لايكفي،بل

[1])نقلاً عن: فيليب برو،المرجع السابق،ص٣٠٥.

[2])جابريل إيه الموند،المرجع السابق،ص١٠٠.

[3]) رسل جيه.دالتون،دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية،ت،د.احمد يعقوب المجدوبة،ط١،دار البشير للنشر،عمان،١٩٩٦،ص٣٠.

[4]) بيار كالام،المرجع السابق،ص٦٢.

ولايمكن الإطئمنان إليه لتحقيق الهدف المذكور دون تأمين نقطة مهمة أخرى تتمثل في إيجاد أو بالأصح في التحقيق الفعال والواقعي للمصادر التي تعطي هذه المشاركة قاعدتها وشريانها الحقيقي.هذه المصادر التي يحددها البعض في إمتلاك المواطنين للحد الأدنى من الدخل والثروة والمكانة الإجتماعية والثقافية التي تحرر إرادتهم ـ أي المواطنين ـ وتسمح لهم بالمشاركة على قدم المساواة،مع غيرهم في إتخاذ القرارات الديمقراطية[1].فيما يتعلق بهذه النقطة يجدر الإشارة إلى أنّ هناك وفي الكثير من الأنظمة السياسية ومنها الديمقراطية الفعلية تطبيق لابأس به وملموس لحقوق المشاركة السياسية،لكن ذلك لايصاحبه وفي الكثير من الأحيان تطبيق و تحقيق لتلك المصادر المذكورة،مما يجعل العملية الإنتخابية فاقدة لعنصر مهم من العناصر التي تجسد وتكون محتواها الديمقراطي.

وهناك من يرى في نمط أو شكل النظام الإنتخابي المتبع لدى الدول أحد العلامات الرئيسة لإبعاد الديمقراطية كمحتوى للعملية الإنتخابية،وبهذا الصدد يركزون على أنّه رغم غرابة الشيء و مفارقاته فالتمثيل النسبي يقوض أسس النظام التمثيلي،عندما يعطي تمثيلاً اجتماعياً لتناقض المصالح وعندما يضفي الطابع المؤسسي على التناقضات يؤدي بشكل أقل أو أكثر مباشرة ألى تكون مختلف الأحزاب،وبهذا يجعل هذا النمط الإنتخابي حلول الوسط الضرورية للحفاظ على صورة الدولة المحايدة أكثر صعوبة[2].

عليه يشكل موضوع علامات العملية الإنتخابية الديمقراطية مفصلاً مهماً في إطار الموضوع الرئيسي لهذه الدراسة،سيما وأنّ المعرفة الحقيقية لهذه العلامات تساهم وبشكل جدي في تحديد ومعرفة الأسباب والعوامل الموجودة وراء تفريغ هذه العملية من محتواها الديمقراطي.ولهذا ولأهمية هذا الموضوع لهدف هذه الدراسة الرئيسي فقد وجدت من الضروري تناوله ضمن هذا المطلب،ومن ثم بهدف إعطاء أكبر قدر ممكن من التحليل العلمي لوجود تلك العوامل الذي

[1])علي خليفة الكواري،سعيد زيداني،محمد عابد الجابري وآخرون،المسألة الديمقراطية في الوطن العربي،ط٢،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،٢٠٠٢،ص٢٩،٣٠.
[2]) ميشال مياي،المرجع السابق،ص٢٣٢.

تتسبب في أن تفقد هذه المؤسسة السياسية المهمة ـ أي الإنتخابات ـ لأهم شروط وجودها إلا وهو محتواها الديمقراطي.

المبحث الثالث

أهم معوقات تجسيد العملية الإنتخابية للمحتوى الديمقراطي

تعاني العملية الإنتخابية كأحد أهم مكونات الحياة الديمقراطية في الحياة السياسية المعاصرة رغم التطورات الإيجابية العديدة التي طرأت عليها وشاهدتها،تعاني من العديد من مظاهر الخلل والنقص سواء على صعيد التطبيق أو على صعيد الجانب المؤسساتي الدستوري.فعلى سبيل المثال لا الحصر،تتبنى العديد من الدول في دساتيرها المباديء الديمقراطية التي تخدم العملية الإنتخابية وهناك أيضاً تطبيق لتلك المباديء إلى حد ما،لكن لانجد معالجات جدية للثغرات والنواقص التي تصاحب ذلك التطبيق وتفرزها بمرور الزمن كظهور النخب والأوليغارشيات الحزبية القابضين على السلطة على مدى فترات طويلة تتكرر بإستمرار،هذه الحالة التي أفرزت مايطلق عليها الأزمة الديمقراطية.إذا كان ذلك حال الديمقراطيات المتقدمة،فإنّ حال الديمقراطيات الشكلية والمزيفة أسوأ بكثير،مضاف إليها التدني الواضح لمستوى العيش والتعليم والجانب الثقافي والخ... .ونتيجة لذلك فإنّنا نجد بأنّ وجود الديمقراطية كنظام للحكم و كثقافة ووعي حضاري في هذه المساحات المعروفة بالديمقراطيات الشكلية،تعاني أسوأ مما تعانيه الأولى،بحيث نجد أنّ هناك وجود لأنواع من الحكم والأنظمة لايربطها بالديمقراطية شيء مع أنها تدعي الديمقراطية،بل في الحقيقة هناك وجود صارخ للأنظمة التسلطية والوراثيات الجمهورية ـ الملكيات الجديدة ـ والشمولية.

عليه ولأهمية هذا الموضوع لهذه الدراسة والتي تتحدد في التناول البحثي لتجسيد إرادة المواطن الناخب في عملية إتخاذ القرارات الجماعية للمؤسسات التي تحكمه،هذا الشيء المهم للحياة الديمقراطية التي تعاني من أشد وأخطر نواقصها و عيوبها والتي هي ظاهرة التفريغ الإنتخابي للمحتوى الديمقراطي.هذه الظاهرة هي وليدة عدة عوامل أو معرقلات ، يشكل تحديدها ومعرفتها حاجة بحثية مهمة ضمن الدراسات الأكاديمية لمفهوم الديمقراطية المعاصرة وإشكالياتها النظرية

والتطبيقية،لذلك خصصنا هذا المبحث لدراسة أهم المعوقات التي تقف في سبيل تثبيت وتجسيد المحتوى الديمقراطي للعملية الديمقراطية،وذلك من خلال المطلبين الاتيين :ـ

المطلب الأول : دور الإنتخابات في تحقيق الديمقراطية

المطلب الثاني :أهم العوامل المعرقلة لتجسيد ديمقراطية العملية الإنتخابية

المطلب الأول

دور الإنتخابات في تحقيق الديمقراطية

لقد تميزت الديمقراطية التمثيلية كأحد أهم أشكال الديمقراطية الحديثة والمعاصرة منذ ظهورها ولحدالآن بوجود آلية مهمة ورئيسة لابد من توافرها إن أريد لها أن توجد هي الأخرى بشكل سليم و حقيقي،وهذه الآلية هي الإنتخابات.فبما أنّ الديمقراطية كمنهج وكنظام للحكم تتخذ عبرها القرارات السياسية الملزمة للجماعة ، وجدت أو بالأصح جاءت إلى الوجود من أجل تجسيد إرادة المواطن في عملية صنع وإتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة العامة،أي ضمان التحويل السليم والفعال لتمثيل هذه الإرادة في مراكز صنع وإتخاذ السياسة العامة،لذلك فلا يكون هناك حكم ديمقراطي أو منهج سليم لإدارة الشؤون العامة دون أن يكون هناك تحقيق سليم و حقيقي لعملية إنتخابية ديمقراطية.عليه تحظى هذه الآلية الرئيسة في بناء الديمقراطية الحقيقية بأهمية كبيرة ذلك لأن ليس هناك أية نظام حكم ديمقراطي حقيقي جاء إلى الوجود دون إجراء إنتخابات سليمة وحقيقية.

تقوم الديمقراطية نتيجة لوجود مطالب لدى الجماعة ـ أو أكثرية الشعب ـ بضرورة تمثيل إرادتها في عملية صنع وإتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون العامة،هذا يعني أنّ هذا التمثيل الذي يتحقق في إطار قرارات وإجراءات هي مخرجات تلك المطالب التي يجب أن تمثلها بشكل حقيقي ، إنّما تتحق بفعل وجود الآلية الإنتخابية بشكل سليم و صحيح.إذن فإنّ عملية صنع القرارات تلك كاحدى أهم مخرجات عملية تمثيل إرادة الناخبين لايكون ديمقراطياً إذا لم تكن المؤسسة السياسية الصانعة لها متولدة عن إنتخابات ديمقراطية وكما يقول{جوزيف شومبيتر} ((إنّ الديمقراطية هي مجموعة من الإجراءات والمؤسسات التي يستطيع الأفراد من خلالها المشاركة في عملية صنع القرارات

السياسية عن طريق التنافس في إنتخابات حرّة))[1].وهذا مادفع بالبعض إلى أن يذهب بالقول الى أنّ الديمقراطية بالرغم من أنّها ليست هي الإنتخابات ولايمكن إختزالها في العمليات والإجراءات الإنتخابية،إلا أنّها هي قاعدة قيام الديمقراطية حيث أنّها آليتها وليست منشأها[2].هكذا أصبحت العلاقة بين الأثنين أكثر إرتباطاً بدلالتهما السليمة ليكون لدى{دافيد باتلر}مفهوم((الإنتخابات الديمقراطية))والتي هي"آلية لتحقيق مقاصد الحكم الديمقراطي من حيث تمكين المواطنين من انتخاب من يكلّفونه تحمل إحدى السلطات الدستورية لمدد محددة، وفق إرادتهم الحرة،ودون وصاية من فرد،أو قلّة،مهما تكن صفتها ومكانتها"[3].

بناءاً على ذلك تمثل الإنتخابات احدى أهم آليات تحقيق الديمقراطية،وهذه الآلية لايمكنها أن تؤدي ذلك الدور دون أن تلبى لها وسائلها الفعالة وفي مقدمتها النظام الإنتخابي،إذ وكمايرى البعض فإنّ المسألة الأولى التي تُطرح عند تشكيل الهيئات التمثيلية،عن طريق الإنتخاب،هي مسألة إقرار نظام إنتخابي يضمن صحة التمثيل الشعبي بحيث تصبح تلك الهيئات ممثلة حقيقية لإرادة المواطنين وقادرة على تجسيد تلك السيادة[4].إذن فإنّ المسألة المركزية بهذا الصدد تتمثل في"إنّ إرادة الشعب هي،بطبيعة الحال،متطابقة دائماً مع إرادة الشعب،سواء أجاء القرار من كلمة النعم أو اللا المدونة على ملايين الأوراق الانتخابية،أم من فرد واحد مجسّد لإرادة الشعب، حتى دون إقتراع،أم من جمهور الشعب المصفّق والمهلّل بطريقة ما.فكل شيء يعتمد على كيفية تشكيل إرادة الشعب"[5].

تعد الإنتخابات إن طبقت بشكل سليم وجسدت فيها المعايير الديمقراطية المذكورة فيما سبق، آلية مهمة وحيوية لأن تسود مجمل القيم والمباديء التي تنادي بها الديمقراطية الحديثة والمعاصرة في

---

[1])نقلاً عن:أحمد الديين،عبدالفتاح الماضي وآخرون..،المرجع السابق،ص٣١.

[2]) د.كريم السيد عبدالرزاق،إدارة العمليات الإنتخابية في التجارب المعاصرة،الديمقراطية، مجلة،تصدر عن مؤسسة الأهرام،القاهرة،العدد،٥٠،السنة الثالثة عشرة،٢٠١٣،ص١٣٥.

[3])أحمد الديين،عبدالفتاح الماضي وآخرون..،المرجع السابق،ص٢٢.

[4]) البير فرحات،النظام الإنتخابي والطوائف والديمقراطية في لبنان،الطريق،مجلة،العددالثالث،السنة الثامنة والخمسون،بيروت،١٩٩٩،ص٥.

[5]) كارل شميث،المرجع السباق،ص١٩.

الواقع العملي للأنظمة السياسية التي قامت نتيجة للنضالات الجماهيرية أو التي ظهرت بفعل مطالب الفئات والقوى الديمقراطية عن طريق التحويل السلمي للسلطة - أي إجراء إنتخابات حرة ونزيهة -.وبهذا وإنطلاقاً من أنّ إحترام الحقوق المدنية والسياسية وكذلك حكم القانون يشكل جوهر ومباديء الديمقراطية الأساسية،لذا فإنّ"الأمر الأكثر وضوحاً في المسألة الديمقراطية هو كون الدولة الديمقراطية مبنية على إرادة الشعب التي يتم التعبير عنها من خلال إنتخابات عادلة،ونزيهة،وحرة،مما ينضوي بالضرورة على تطبيق باقي حقوق الإنسان،وعلى سبيل المثال،لايمكن إجراء الإنتخابات في حالة إنتهاك حرية التعبير أثناء العملية الإنتخابية"[1].

لكن الآلية الإنتخابية لايمكنها من أن تؤثر أو تؤدي دورها الإيجابي في الديمقراطية إن لم تكن هناك شروط وأسس موضوعية يجب توفرها في العملية الإنتخابية،وبهذا الصدد هناك من يتحدث عن ضرورة أن تشتمل إستجابة الحكومات ، بشكل واضح،على تلقيها صورة دقيقة عن إحتياجات الناخبين ، وأخذهم صورة واضحة عن أنشطة الحكومة.فالتواصل بين الحكومة وناخبيها ومراقبتها للآثار الموضوعية لسياساتها وجمع المعلومات حول البدائل في السياسة،أمر مركزي حقاً لنظام ديمقراطي ناجح[2]. يتضح من كل هذا بأنّ ذلك التواصل فيما بين الحكومات والناخبين والذي تهدف من وراءه إستجابة الأولى لإحتياجات الثاني،إنّما تدل على أنّ الإنتخابات الديمقراطية كحامل لمطالب الناخبين تمثل أحسن طريقة وآلية تجسيد مدخلات النظام السياسي ليظهر على أثرها عند الحكومة المنتخَبة مخرجات العملية السياسية،وحول هذه الحقيقة يقول{رسل جيه دالتون}((فإنّ العلاقة الاقتراعية التي تتحق من خلال الاحزاب السياسية ماتزال القاعدة الأساسية لتأثير المواطن في الديمقراطيات النموذجية.فالاقتراع هو احد السبل المتاحة للتوصل إلى قرار جماعي مبنيّ على خيارات فردية.والخيار الاقتراعي بين الاحزاب يوائم بين رغبات الأفراد المقترعين فيما يخص الزعامة السياسية،مترجماً بذلك الرأي العام إلى قرارات سياسية محددة))[3]. هكذا يتضح وفي حالة وجود الإنتخابات الديمقراطية كيف أنّ المواطنين أو الأغلبية من الشعب

[1])د.أيمن سلامة،الرقابة الدولية على الإنتخابات البرلمانية ودعاوى السيادة،الديمقراطية،مجلة،المرجع السابق،ص١١٢.
[2])ستيفن دي تانسي،المرجع السابق،ص٣٠٩.
[3]) رسل جيه.دالتون،المرجع السابق،ص١٥٣.

ترسل مطالبها إلى النظام السياسي كمدخلات للعملية السياسية،لكن هذا الشيء لايمكن أن يعطي نتيجته أو بتعبير أدق لايمكنه تحقيق النتيجة المرجوة منه في إطار مخرجات النظام السياسي الموجود إذا لم يكن هناك تحقيق سليم وصحيح لأهم شروط المشاركة السياسية للمواطن الناخِب،أي وكما يرى البعض أنّه ومن أجل تحوّل المشاركة السياسية في الممارسات الديمقراطية الراهنة،من مجرد إجراء يكفله الدستور ويحميه القانون،إلى إمكانية حقيقية تسمح بها مصادر الدخل والثروة والمكانة الإجتماعية والمستوى التعليمي،الذي يكفل مشاركة المواطنين مشاركة سياسية فعالة في عملية إتخاذ القرارات الجماعية الملزمة،فيجب تخطي البون الشاسع الموجود بين مستلزمات المشاركة الحقيقية والفعلية والضمانات الحقوقية المتواجدة في دستور ذلك البلد[1] .

بناءاً عليه يمكن الوصول إلى النتيجة التي مفادها أنّه بمقدار ماهنالك غرس للقيم والمعايير الإنتخابية الديمقراطية يكون هناك إستتباب وخلق للقيم والمباديء الديمقراطية الحقيقية،وهذا يعني بأنّ دور الأول ـ أي الإنتخابات ـ في الثاني، يزداد فعالية و تأثيراً بمقدار مايكون هناك تجسيد وغرس للقيم والمباديء الحقيقية للثاني ـ أي الديمقراطية.وهذا مادفع بالبعض إلى القول بأنّه وفي النظام الديمقراطي فالمواطن،لايعطي في الحقيقة،موافقته بالمطلق،على أي مضمون معين،بل بالأحرى على النتيجة التي تترتب على الإرادة العامة على نحو مجرد ـin abstracto ـ ،وهو لايدلي بصوته إلا لتوفير إمكانية حساب الأصوات التي تمكنه من معرفة هذه الإرادة العامة[2].إنّ هذه النقطة تترتب عليها حقيقة جوهرية وهي"إنّ قيمة الإنتخابات،تتمثل في تأكيد مبدأ سيادة الشعب بإختيار حكامه،ومن ثمّ سلطته على هؤلاء الحكام ومراقبة أدائهم،فتصبح الإنتخابات مدخلا للديمقراطية،ولكي تصبح الإنتخابات كذلك نحتاج إلى نظام إنتخابي يكون في الأصل ديمقراطياً"[3].هكذا فإنّ الوظائف الأساسية تلك والتي تقوم بها الإنتخابات تجاه نظام الحكم أو من هم في سدة صنع وإتخاذ القرار السياسي،تجسد في الوقت ذاته الدور الإيجابي والفعال للعملية الإنتخابية تجاه النظام الديمقراطي الموجود،كذلك فإنّ هذا الدور تتأكد أهميته وبشكل جلي بمقدار

[1]) علي خليفة الكواري،سعيد زيداني،محمد عابد الجابري وآخرون،المرجع السابق،ص٣٠.

[2]) كارل شميث،المرجع السباق،ص١٨.

[3]) د.كريم السيد عبدالرزاق،المرجع السابق،ص١٣٥.

ما أن تتأكد الخصيصة الأساسية لهذه العملية والمشارة إليها أعلاه،بمقدار ما يكون لدينا نظاماً يحمل في طياته المقومات الأساسية للديمقراطية الحقيقية.

المطلب الثاني

أهم العوامل المعرقلة لتجسيد ديمقراطية العملية الإنتخابية

إنّ العملية الإنتخابية كآلية حيوية ومهمة لإيجاد النظام الديمقراطي تعاني من تحديات و مصاعب جمة جعلتها تبتعد عن أن تؤدي دورها الحقيقي والسليم في تحقيق تلك المهام الرئيسية المحددة لها،وهذه التحديات والمصاعب تشكل عوائق و عقبات هذه الآلية وفي الوقت ذاته ناتجة أو تعود في القسم الأعظم منها إلى الديمقراطية ذاتها كمنهج للعملية السياسية أو كنظام حكم،بالتالي فأنها تتحول إلى مجموعة عوامل تعمل على تفريغ العملية الإنتخابية نفسها من أهم مضمون و محتوى لها ـ أي عناصر و مباديء الديمقراطية الحقيقية ـ الواجب توافرها في هذه العملية.إن هذا الموضوع يشكل النواقص والعيوب الموجودة بقوة في مدخلات العملية السياسية الديمقراطية من خلال الإنتخابات آلية رئيسة لتوجيه مطالب الناخبين الذين يشكلون الشعب أو أكثريته إلى النظام السياسي أو مراكز صنع وإتخاذ القرار السياسي،ليخرج منها في شكل مخرجات تلك العملية كسياسات و قرارات وقوانين النظام السياسي،وبهذا فإنّها تتسبب في جعل هذه المخرجات بعيدة من أن تمثل سياسات وإجراءات ديمقراطية.إذن ماهي أهم تلك العوامل المعرقلة أو العوائق المفرغة للمحتوى الديمقراطي للعملية الإنتخابية؟.

هناك نقطة تستوجب الإشارة إليها ونحن بصدد موضوع دور الإرادة الشعبية في إتيان الديمقراطية كنظام للحكم وتتمثل في الأوليات التي جاءت بالديمقراطية أو بتعبير أدق شكلت مسببات ظهور الديمقراطية الحديثة،وفي هذا يقول{تشارلز تيللي}((لقد أوجدت ثورات القرن الثامن عشر، المسمات بالثورات الديمقراطية،أشكالاً من حلول الدولة للمشاكل المعقدة في أنظمة الحكم،التي تصبح فيها مشاركة المواطنين في السياسة العامة،سواء كانت ديمقراطية أم لا، جوهرية لمزاولة أنشطة الدولة بشكل عام.فالجيوش الوطنية من المواطنين،والأنظمة العامة في إدارة السياسة والهيئات التشريعية ذات التمثيل الاسمي،...،لاتتضمن أي وسيلة لضمان الديمقراطية،بل لتجعل أنظمة

الحكم أكثر تقبلاً لكل من إقامة الديمقرايطة والاطاحة بها[1])).هكذا تشكل هذه المشاركة للمواطنين كمدخلات العملية السياسية نقطة بداية في التأسيس لنظام حكم والتي تهدف الى إنجاز أهدافها الحقيقية المتمثلة في مخرجات العملية السياسية،إذن"تبدأ عملية تقوية الدولة إنطلاقاً من عمليات السياسة العامة وزيادة السيطرة الشعبية عليها.ثم يلي إبعاد السياسة العامة عن اللامساواة الطبقية وإنضمام شبكات الثقة إليها.وبالتعاون بينها،طبقاً لهذا السيناريو،فإنّ العمليات الثلاث تفاعل لجعل نظام الحكم ديمقراطياً"[2].

بناءاً على تلك الآراء يمكن القول بأنّ موضوع تأثير المواطنين في السياسات العامة لأنظمة الحكم تشكل معياراً مهماً لمدى قيام الديمقراطية أوعدم قيامها،وهذا هو ما يشكل كما يراه البعض احدى الإشكاليات التي تواجهها الديمقراطية سيما في وقتنا الحاضر،والتي تكمن في أنّ ممارسة السلطة السياسية إن من حيث اتساع المجال الذي تطاله،أو من حيث نمط اشتغالها، لم تعد تسمح فعلاً بتأثير المواطنين على القضايا العامة التي أمست قضايا على المستوى العالمي[3].

إذا نتفحص الواقع العملي بصدد مواقع الضعف والخلل الذي تكتهن الديمقراطية سيما في فضائها الأوروبي،فإنّنا نلاحظ بأنّ هناك وحتى وقت متأخر ثغرات بل عقبات أمام التحقيق السليم للمباديء الديمقراطية في مواطنها الأصلية،ف"لقد أظهرت التجربة التاريخية للعديد من دول اوروبا صورة اقل إيجابية للمواطن العادي.فقد جاء حق التصويت لمواطني اوروبا الغربية متأخراً جداً وقد جرى تعطيله حتى بداية القرن العشرين.فعلى سبيل المثال عمدت المؤسسات الارستقراطية وتقاليد السياسة البريطانية المحافظة إلى تحديد مشاركة المواطن بمستوى التصويت فقط،كما قلصت الى حد كبير عدد المواطنين الذين يمتلكون حق التصويت"[4].

على الرغم من أنّ التجربة الديمقراطية السائدة في أوروبا المتقدمة تأخذ و ينظر لها كالنموذج الرائد،إلا أنّ ذلك لا يعني بأنّها لاتعاني من نقاط الضعف والوهن أو بعبارة أخرى هناك العديد

[1]) تشارلز تيللي،المرجع السابق،ص٣٢٧،٣٢٨.
[2])المرجع نفسه،ص٢٧٥.
[3])بيار كالام،المرجع السابق،ص١٠.
[4]) رسل جيه.دالتون،المرجع السابق،ص٣٠.

من العوائق التي تعتري طريق تطبيق الديمقراطية في هذه المساحة الأصلية لها.من هنا لاغرو من أن نجد المبادىء الأساسية للديمقراطية تأتي في مقدمة تلك الأشياء أو هي التي تشكل العناصر الأساسية لخلق تلك المعوقات،فهناك من يرى بأنّ تحقيق وضمان الحريات والحقوق الفردية ذو صلة وثيقة بالمعطيات المادية في المجتمع.وقد برزت في كثير من النظم الغربية مفارقة حادة بين الحريات التي تدافع عنها الديمقراطية(الحق في المشاركة السياسية)ونمط توزيع الموارد بين الجماعات والأفراد(القدرة على المشاركة السياسية)،إذ كانت هناك دائماً علاقة طردية بين الأستحواذ على الموارد،وممارسة الحريات الديمقراطية.بمعنى آخر كان الأكثر حرية،الأكثر استحواذاً على الموارد[١].

في الحقيقة أنّ النقطة اعلاه والمتعلقة بالحق في المشاركة السياسية من جهة والقدرة على هذه المشاركة في الكثير من الديمقراطيات المتقدمة من جهة ثانية،يتجلى تأثيرها المباشر في العملية الإنتخابية،إذ إنّها تصبح من أهم العوائق أو العوامل التي تفرغ هذه العملية من محتواها الديمقراطي،هذا مادفع بـ{لورنز فون شتاين}إلى القول بـ((إنّ الديمقراطية (كانت،ولاتزال، عاجزة) لأن أول مبادىء الديمقراطية هو حكم الأكثرية - غير أنّ نقطة ضعف الديمقراطية كامنة في حقيقة أنّ مبادئها بالذات{مثل حكم الأكثرية}أجبرتها على خدمة مصالح مرشحة لنسف أساس الديمقراطية الذي هو المساواة))[٢].والمساواة كأحد العناصر الرئيسة للديمقراطية تعتبر في نظر البعض بمثابة إقرار لمبدأ المواطنة بين أفراد الجماعة السياسية واعتبارها مصدر حق المساواة السياسية،هو حجر الأساس في نظام الحكم الديمقراطي.والتسليم بالمساواة السياسية بين المواطنين شرط لازم لقيام ممارسة ديمقراطية[٣].

يبدو أنّ هذه النقطة تشكل اليوم معضلة كبيرة وأساسية في موضوع الديمقراطية لدى المهتمين بها،فالمساواة بهذا المفهوم إنّما تلغي أحد أهم مبادىء الديمقراطية والتي هي حكم الأكثرية، ولهذا وكمحاولة لإيجاد نوع من الحل الموضوعي لهذه المعضلة هناك من يرى بأنّ العمل على تجسيد مبادىء الديمقراطية الأساسية التي تخص الفاعلين الإجتماعيين والجمع بينها أحسن صيغة للخروج

[١]) علي خليفة الكواري،سعيد زيداني،محمد عابد الجابري وآخرون،المرجع السابق،ص٨٥.

[٢]) نقلاً عن:كارل شميث،المرجع السباق، ص٢١.

[٣]) علي خليفة الكواري،سعيد زيداني،محمد عابد الجابري وآخرون،المرجع السابق،ص٣٠.

من هذه المعضلة،ويترجم ذلك"في مجال المؤسسات السياسية،بثلاث مباديء: الإعتراف بالحقوق الأساسية التي ينبغي للسلطة أن تُراعيها،الصفة التمثيلية للقادة ولسياستهم، وعي المواطنة والإنتماء إلى جماعة قائمة على الحق"[1].

في الواقع هناك العديد من المؤشرات تؤكد وجود تلك المعضلة سيما في وقتنا الحاضر هو وجود ظاهرة النخبات الحاكمة التي"تتبادل أدوار الحكم والمعارضة،وتتعاون فيما بينها على احتواء الشعب بدلاً من توفير مزيد من سبل ومصادر المشاركة السياسية الفعالة لأفراده وجماعاته،هي أكبر تعبير عن أزمة الديمقراطية الليبرالية،وعلى الأخص في الدول الأكثر محافظة،والأكثر توجهاً إلى الرأسمالية"[2].كذلك وعلى صعيد آخر هناك من يتحدث عن مظاهر أخرى للمعضلة أو ما يسمى أيضاً بالأزمة الديمقراطية في مساحتها الأوروبية،إذ"إنّ نسبة الإقبال تقدم مؤشراً ضعيفاً جداً للمشاركة الشعبية الاجمالية في السياسة.وأنّ الأهم من مقدار التصويت نوعية هذا الشكل من المشاركة.ويصف {فيربا}وأخرون التصويت بالنشاط العالي التوتر بسبب عملية اختيار القادة، ولكن هذه العملية لاتنطوي إلا على القليل من المعلومات السياسية والتأثير.والفرصة النادرة لمعظم الاوربيين ليدلوا بصوت واحد لحزب من كتلة واحدة وسيلة تأثير سياسي محدودة جداً"[3].

ويرتكز لُب هذه الأزمة في ظهور ظاهرة النخبة الحاكمة في الكثير من الديمقراطيات المتقدمة وسيطرة هذه النخبة ليس فقط على مفاصل الحكم بل على هيئات الأحزاب السياسية الرئيسة، وكخطوة لوضع حد لهذه الظاهرة هناك من يتحدث عن أنّ الإنتخابات الأولية جاءت كتعبير عن ردة المواطن الواعي المنتسب في تلك الأحزاب،لتحيل إلى عالم سياسي متخلص من سيطرة النخب والأجهزة،وإلى أسطورة مواطن عادي قادر على إعطاء رأيه،وعلى التقرير،والمشاركة مباشرة في قرارات الجماعة وخياراتها[4].إذن هذا المشروع الجديد الذي أتت في إطار ما يطلق عليه((الإنتخابات الأولية))تسعى إلى"إعادة التنشيط الديمقراطي التي تقوم على إيديولوجية

---

[1]) آلان تورين،المرجع السابق،ص١٥٨.

[2]) علي خليفة الكواري،سعيد زيداني،محمد عابد الجابري وآخرون،المرجع السابق،ص٣٠.

[3]) نقلاً عن : رسل جيه.دالتون،المرجع السابق،ص٥٩.

[4])ميشال هاستينغ،الإنتخابات الأولية والخيال الديمقراطي الجديد،مجلة القانون العام وعلم السياسة،العدد(٢)، ٢٠٠٧،بيروت،ص٥٠٩.

يُقسِّمها الشك.إنّ المطالبة بالمواطنة من الأسفل يندرج في خيال المقاومة،والتمرد،والعصيان،الذي تغذيه مشاعر الريبة الموجهة ضد النخب السياسية،وقواعد اللعبة التي تتجه لإعادة إنتاجها وحمايتها"[1].

ويبدو جلياً ، بأنّ إرادة المواطن الناخب في يومنا هذا وفي تلك المساحات الأصلية للديمقراطية لايمكنها أن تحقق في مخرجات العملية السياسية العناصر الرئيسة في العملية الإنتخابية وفي مقدمتها المشاركة السياسية والمساواة في الحقوق السياسية والخ..،وهذا مادفع بالبعض إلى القول بـ"أنّه حتى في الدول الديمقراطية تُتخذ القرارات السياسية من قبل المؤسسة ـ ذات الإمتيازات الاقتصادية والقوة السياسية ـ والحل لهذه المشكلة كما يقول مؤيدو ديمقراطية المشاركة ،هو إنزال عملية إتخاذ القرارات إلى مستوى المجتمعات المحلية،والمجموعات الصغيرة،أي إعادتها إلى الشعب،ونتيجة لذلك،سيكون في وسع المواطنين أن يدركوا القضايا وأن يعملوا سياسياً بما يناسب مصالحهم الخاصة"[2].

وفيما يتعلق بالدول التي تشهد أنظمتها السياسية معايير مختلفة في الأخذ بالديمقراطية تصل إلى حد الإبتعاد التام عنها،فإنّ الآلية الإنتخابية تعاني من العديدمن العوائق تعمل كلها على تفريغ الآلية الإنتخابية من المباديء والمعايير الديمقراطية السليمة والصحيحة،و يتم ذلك في إطار إستخدام العديد من الوسائل ، وبهذا الصدد يقول{ستيفن دي تانسي}((وقد تستخدم مجموعة من الأدوات للحد من تأثير الإنتخابات ونقد المعارضة.وتعدّ عملية تأجيل الإنتخابات القادمة بإستمرار من أكثر هذه الأدوات وضوحاً حتى تتمكن من تحقيق نصر إنتخابي عندماُ يجرى،فضلاً عن حظر احزاب من المعارضة بعدها تخريبية،أو إرهابية،أو شيوعية،أو أصولية إسلامية من المشاركة،أو بسجن كبار مناصري هذه الاحزاب،أو حظر جميع الاحزاب الأخرى بعدها تمزق الوحدة الوطنية"[3].وهناك أدوات أخرى تستخدم من قبل أنظمة الحكم المختلفة التي تحاول جاهدة إبعاد الآلية الإنتخابية من محتواها الديمقراطي وذلك عن طريق"توظيف نظام المحسوبية لمصلحة

[1]) ميشال هاستينغ،المرجع السابق،ص٥١١.

[2]) جابريل إيه الموند،المرجع السابق،ص٩٣.

[3]) ستيفن دي تانسي،المرجع السابق،ص٢٤٩،٢٥٠.

المناصرين والتمييز ضد المعارضين،في مايتعلق بالتوظيف في الدولة،و بالعقود الحكومية،وبإيقاف المشاريع العامة الكبرى.كما تُمنح رخص وإعانات وسائل الإعلام لأنصارها.أما المعارضون فيتم التنكيل بهم،ومعاقبتهم،أوحتى تصفيتهم جسدياً.وتُجرى الإنتخابات ولكن في ظل نظام إنتخابي((مزوَّر))"[1].

بناءاً على ما سبق ذكره أعلاه يمكن الوصول إلى استنتاج مفاده بأنّ العوائق التي تقف في طريق العملية الإنتخابية وتبعدها عن أن تكون آلية ديمقراطية في العملية السياسية،ناتجة عن وجود خلل ونواقص فعلية في تطبيق أسس ومباديء الديمقراطية بشكل سليم وحقيقي.وهذا مايؤدي بالنتيجة إلى أن تصبح الإنتخابات كأحد المؤسسات الديمقراطية المهمة مجرد هيكل فارغ من تلك العناصر والأسس الديمقرايطة التي تعطيها هويتها الحقيقية كمؤسسة ديمقراطية.

التوصيات:

من أجل أن تكون العملية الإنتخابية ديمقراطية المحتوى والإجراء بحيث تؤدي دورها الحقيقي الذي لابد منه لكي تنتج أو لكي تأتي بنظام حكم تجسد فيه تمثيل المواطنين أو الأكثرية من الشعب بشكل سليم وحقيقي،نوصي بأن تجري هذه العملية وفقاً للاسس والقواعد الاتية :ـ

١ـ إحترام القواعد القانونية التي تضمن حقوق المواطن الأساسية لاسيما الحقوق المدنية و السياسية،ومن هذه الحقوق حق المشاركة السياسية للمواطنين دون تمييز.

٢ـ إجراء الإنتخابات لاسيما في الدول ذات الأنظمة الديمقراطية الشكلية تحت الإشراف الدولي أو المراقبين لدى المنظمات الدولية،وأن تتخذ الأمم المتحدة الإجراءات القانونية المناسبة كفرض العقوبات الإقتصادية على الدول التي تخالف أنظمتها ، القواعد والمعايير الديمقراطية في إجراء العملية الإنتخابية.

٣ـ أن تعمل الاحزاب السياسية المعارضة ومنظمات المجتمع المدني على نشر الوعي السياسي بين المواطنين لاسيما الطبقات والفئات المقهورة والمتخلفة إجتماعياً وثقافياً،حتى تتولد لديها القناعة بضرورة المشاركة في الإنتخابات كآلية فعالة لضمان تجسيد وتحقيق مطالبها لدى نظام الحكم.

---

[1])المرجع نفسه،ص٢٥٠.

٤ـ حث الدول المتخلفة على تحقيق المزيد من التنمية الإجتماعية والإقتصادية والثقافية حتى تتيح المزيد من الفرص الإيجابية لتحقيق المشاركة السياسية لمواطنيها على حد سواء.

الخاتمة:ـ

في ختام هذا البحث توصلنا إلى عدة إستنتاجات أساسية نلخصها في النقاط الاتية :ـ

١ـ لقد اصبح تنظيم الحياة السياسية في العصرين الحديث والمعاصر من أهم مقتضيات العملية السياسية،وأنّ الإنتخابات هي الآلية الرئيسة في ذلك والتي تفسح المجال لتحقيق المشاركة السياسية كأحد أهم مقومات الديمقراطية،ونظراً لوجود التنوع الإجتماإقتصادي والإجتماثقافي داخل المجتمعات فقد تطلب ذلك ولادة الاحزاب السياسية لتحقيق عملية مشاركة للمواطنين لإنتخاب المؤسسات التي تمثلهم وتتخذ القرارات المتعلقة بشؤون حياتهم اليومية.

٢ـ تشير المعطيات والوقائع العملية لنماذج أكثر من دول ذات الأنظمة الديمقراطية على أنّ هناك تبني و تطبيق للآلية الإنتخابية،لكن وبسبب ضعف بنيان القاعدة الديمقراطية فيها يصبح لدينا شيئاً فشيئاً وجود شرخ بين الأثنين أي كل من الآلية الإنتخابية والعملية الديمقراطية.ولهذا فإنّ مجرد وجود هذه الآلية لايشكل مؤشراً لوجود الديمقراطية ما لم يصاحبه وجود وتطبيق فعلي وسليم للمعايير الديمقراطية الرئيسة للعملية الإنتخابية.

٣ـ مع أنّ هناك دور إيجابي وفعال للآلية الإنتخابية تجاه النظام السياسي الديمقراطي وذلك من خلال الوظائف التي تؤديها هذه الآلية،إلا أنّ وبسبب وجود ثغرات و نواقص في تطبيق أسس ومباديء الديمقراطية تظهر لنا العديد من الثغرات والنواقص في هذه الآلية نفسها،ونتيجة لذلك تصبح أمامنا عملية إنتخابية فارغة من محتواها الحيوي والتي هي المعايير الديمقراطية التي تجعل هذه العملية تؤدي دورها الحقيقي في تجسيد إرادة الناخبين في نظام الحكم الموجود.

The Elements of Emptying the
Electoral Process from its Democratic Content

Lecturer
Mouhammad S .Kareem

Abstract

We have to say that there isn't a democratic society unless there are truly and free election procedures. But holding elections does not necessarily mean achieving democracy as a system to govern or a process to make or decide political decision. Democracy is the embodiment of the will and demands of the voter in the political process in the framework of governing system or the basis to make political decision that concerns voters. That requires a successful and sound mechanism that ensures active and correct participation of the voters to choose their own representatives in the government.

Then, if this would not be achieved, or there were no correct participation of the citizens in the electoral process on the basis of main democratic standards which give it the democratic content and spirit.

So, it would be empty process of the most important ingredients and elements .